

ندوة

لبنان والحرب الإسرائيلية: تحليل للمقدمات وتقويم للنتائج*

كمال حمدان الياس حنا
بول سالم طلال عتريسي**

عقدت "مجلة الدراسات الفلسطينية" ندوة حول نتائج حرب تموز/يوليو 2006 وانعكاساتها على الأوضاع السياسية اللبنانية. وقد حضرها من أعضاء هيئة التحرير كل من محمود سويد وأحمد خليفة وصقر أبو فخر. وبعد الترحيب بالمشاركين تم توجيه السؤال التالي:

■ كان يُفترض بعد التحرير في أيار/مايو 2000 أن تنتهي المقاومة المسلحة كما يحدث في مثل هذه الحال لدى حركات التحرر في العالم، وأن يشرع في بناء البلد بعد الحرب. لكن، نظراً إلى الظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وخصوصاً الهيمنة السورية على القرار اللبناني، استمرت المقاومة الإسلامية في حمل السلاح لتحرير مزارع شبعا، وإطلاق الأسرى اللبنانيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. ويُفترض، في الأحوال العادية، اللجوء إلى الوسائل السلمية لتحرير مزارع شبعا قبل اللجوء إلى المقاومة المسلحة، سواء عن طريق المحكمة الدولية في لاهاي، أو بسبب السيادة الملتبسة على المزارع، كان يمكن إبقاؤها تحت وصاية قرار مجلس الأمن 242 وانتظار تحرير الجولان. الآن، هل كان هناك مشروعية لاستمرار المقاومة المسلحة قبل اللجوء إلى الوسائل السلمية عبر المفاوضات غير المباشرة، بعد التحرير في أيار/مايو 2000؟

بول سالم: إن المرحلة التي تلت سنة 2000 لها علاقة بثلاثة محاور ما زالت تتحكم في الوضع اللبناني. أولاً، العلاقة بالشرعية الدولية. اليوم لدينا علاقة بالشرعية الدولية من خلال القرار 1701. وفي سنة 2000 كان لدينا علاقة بالشرعية الدولية من خلال القرار 425. وكان النقاش آنذاك يدور على فكرة محددة هي أنه بغض النظر عن لبنانية مزارع شبعا أو عدم لبنانيتها، فالأمر يقتصر على لبنان وسورية وترسيم الحدود بينهما. وقد اختلف لبنان آنذاك مع الشرعية الدولية عندما قالت الأمم المتحدة إن القرار 425 نفذ كلياً. خرجنا على هذه الشرعية الدولية لأننا لم نكن موافقين على موقف الأمم المتحدة، وكان لدينا قراءة مختلفة ربما هي القراءة الصحيحة. ثانياً، الموضوع اللبناني - اللبناني، أي السياسة اللبنانية الداخلية التي لها صلة بما حدث في سنة 2000 ولها علاقة، بشكل عام، بموازين القوى في داخل لبنان. فقد كان ثمة كثير من القوى في لبنان لا ترتاح إلى سلاح المقاومة أو إلى سلاح حزب الله بشقه الطائفي، ولا سيما أن الأحزاب والمنظمات الطائفية الأخرى في لبنان سلّمت سلاحها بعد الحرب. لكن بما أن الاحتلال الإسرائيلي ظل قائماً فقد استحال نزع سلاح المقاومة لأسباب واضحة. واليوم عادت هذه القضية، بعد الحرب الأخيرة، إلى الواجهة، مع ما تعنيه من تأثير في موازين القوى وعملية الانخراط كلياً أو عدم الانخراط في الدولة اللبنانية. وهنا ثمة قضية تتعلق باتفاق الطائف؛ فهناك من له مأخذ على دولة الطائف فيما يتعلق بتوزيع السلطات. وباختصار، البعض يقول إن الطائف يُقوي منصب رئاسة الحكومة. وهناك مجموعات لبنانية ترى أن ذلك جاء على حساب مجموعات أخرى، كما أن هناك مجموعات ليس لديها استعداد للانخراط في الدولة كما هي الآن. ثالثاً، وهو الأكثر وضوحاً، إن قرار التحالف السوري - الإيراني مع حزب الله كان، في أثناء الوجود السوري في لبنان، قراراً سورياً وتعبيراً عن رغبة سورية في الاستمرار في سياسة المواجهة الجدية مع إسرائيل تحت غطاء مزارع شبعا. أمّا اليوم فالوجود السوري خرج من لبنان، لكن لا يزال لسورية نفوذ جزئي فيه، ويوجد توازن ما بين التحالف السوري - الإيراني من جهة والتحالف الأميركي - الفرنسي - السعودي من جهة أخرى. وإن مشروعية قضية مزارع شبعا كسبب لاستمرار المقاومة، وإن كانت موضع خلاف اللبنانيين في حينها، إلا إن النفوذ السوري على الدولة اللبنانية جعل الدولة اللبنانية تقبل هذا الموضوع ثم بات جزءاً من سياستها العامة، وبالتالي امتلكت هذه القضية مشروعية سياسية، مع أنها نقطة خلاف بين اللبنانيين.

الياس حنا: إذا عزلنا لبنان عن الارتباطات الإقليمية وتناولنا مشروعية المقاومة وشرعية الدولة سنكون مرغمين على الكلام على مصدر الشرعية، أي من يعطي الشرعية؟ في لبنان، ومنذ ابتداء المشكلات في هذا البلد (الوجود الفلسطيني، اتفاق القاهرة، الحرب الأهلية)، كان هناك إشكال بين ما يسمى مصدر الحق، أي من يمنح الشرعية بحسب القانون الدولي، وبين الحق في تحرير الأرض. إذاً، كان هناك Dilemma. اتفاق القاهرة يعطي الحق في تحرير الأرض، أي القيام بعمليات من دولة ذات سيادة ضد دولة ذات سيادة (حتى لو لم نعترف بهذه السيادة ولا نزال لا نعترف بها). لكن هذا الأمر ينتهك القانون الدولي. والتطابق هو ذاته مع القرار 425، أو مع مزارع شبعا. الأمم المتحدة لديها موقف قانوني تتعامل من خلاله مع الدول. هنا نتكلم على مصدر الشرعية. اللبناني أيضاً يقول بالحق في تحرير مزارع شبعا، وهذا حق أكيد للمقاومة في أن تحرر مزارع شبعا. لكن الدولة اللبنانية لم تستطع، في أي وقت، أن تدمج بين الحق في تحرير مزارع شبعا وبين الاستناد إلى شرعية القانون الدولي. بالمفهوم الدبلوماسي، أو بالمفهوم السياسي، أو بالعلم السياسي، لا تذهب أي دولة إلى الحرب إلا بعد استنفاد الوسائل الدبلوماسية كلها. وأعتقد أنه كان في الإمكان استخدام الوسائل الدبلوماسية لحل هذا الموضوع، لكن حل هذا الموضوع بالوسائل الدبلوماسية يتطلب إجماعاً لبنانياً، وهذا الإجماع لم يكن أيضاً متوفراً. نعود إلى موضوع مصدر الشرعية، فقد حاول [الزعيم اللبناني الراحل] العميد ريمون إده أن يكسر المعادلة في الجنوب بنشر قوات دولية فيه، أي كسر معادلة الحق والقانون، بمعنى أن إلغاء الصراع بين الحق والقانون يكون بأن تتمكن الشرعية من أخذ قوتها بالقانون. وعلى سبيل المثال، عملية الليطاني في سنة 1978، كان لدينا الحق في المقاومة، لكن عندما صدر القرار 425 انتقلنا إلى القانون. الأمر نفسه وقع سنة 1982، وعندما جاءت القوة المتعددة الجنسيات ثم اليونيفيل كنا ننقل من الحق إلى القانون. واليوم في عملية تحرير الأسرى ثم القرار 1701 استعملنا الحق ودفعنا الثمن وعدنا مجدداً إلى القانون. وهذا النمط الذي تكوّن منذ بدء الصراع العربي - الإسرائيلي وظهور مشكلة الفلسطينيين في لبنان ما زال يتكرر، أي الصراع بين الحق والقانون.

قصور الشرعية الدولية

طلال عتريسي: أنا أستغرب أن يستمر بعضنا في استدعاء الرهان على الشرعية الدولية لتحرير أو حتى لاستعادة ما تبقى من أرض محتلة في لبنان، وخصوصاً أن التجربة في هذا المجال لم تكن يوماً في مصلحة هذا الرهان، لا على مستوى لبنان ولا على مستوى فلسطين. فالسؤال البديهي الذي طرح طوال الأعوام الماضية ونعود إلى طرحه مجدداً هو: لماذا استمر القرار 425 أكثر من عشرين عاماً من دون تنفيذ؟ ولماذا لم يتمكن أحد في إطار الشرعية الدولية من إرغام إسرائيل على الانسحاب من لبنان كما نص على ذلك القرار 425؟ وما هو تفسير ذلك؟ ولماذا لم ينفذ أيضاً قرار الشرعية الدولية 194 الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم منذ عقود؟ ربما لا نحتاج في هذه الجلسة إلى التذكير بعجز المجتمع الدولي إزاء إسرائيل، وبالحماية التي تتمتع بها هذه الدولة في عدم تنفيذ ما تشاء من القرارات. وهذا المجتمع الدولي نفسه هو الذي لا يفعل شيئاً عندما ترتكب إسرائيل المجازر كما فعلت قديماً وحديثاً في لبنان وفي فلسطين، وآخرها المجازر المتواصلة في غزة. لا يعني ذلك ضرب عرض الحائط بالشرعية الدولية. لكن أن نجعل لها الأولوية مجدداً لتحرير الأرض، أو استرجاع الأسرى، أو سوى ذلك مما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي تحديداً، بعد عقود من التجربة المخيبة للأمال مع هذه الشرعية، إنما هو بمثابة إحالة للقضية المطلوبة إلى عالم النسيان. لذا فإن ما أعطى المقاومة شرعية لتحرير مزارع شبعا هو احتلال هذه المزارع، بغض النظر عما هي المقاومة التي ستقوم بهذه المهمة. وعلى صعيد آخر، صحيح أن وجود سورية في لبنان ساهم في تكريس المقاومة كضرورة لتحرير هذه المزارع، في وجه الأصوات التي سارعت إلى المطالبة بالتخلي عن سلاح المقاومة حتى قبل أن تتأكد من مستقبل تلك المزارع أو من لبنانياتها، إلا إن المزاج السياسي العام في لبنان كان متكيفاً مع الرغبة السورية هذه. كان ثمة اعتراضات بلا شك، لكن هذه الاعتراضات ظلت محدودة ولم تتحول إلى ما صارت عليه الاعتراضات الآن بعد خروج سورية من لبنان. وأود أن أؤكد أن المزاج السياسي العام في لبنان، كما نعرف جميعاً، لم يكن يضيره التعامل مع الواقع السوري، خلافاً لمحاولات التملص من هذا التعامل التي يدعيها البعض اليوم بعد خروج القوات السورية من لبنان. ثم إن لبنان كان على المستوى الرسمي مرتبطاً مع سورية بمسار سياسي واحد، أي المسار السوري - اللبناني الذي نشأ مع مؤتمر مدريد. وكان من المحال أن يفصل لبنان نفسه عن سورية ويقول: أريد أن أحل مشكلتي مع إسرائيل، في الوقت الذي كان الوضع السوري - الإسرائيلي معلقاً في

الجلولان وفي موضوع التسوية الشاملة. أمّا فيما يتعلق بالدبلوماسية كبديل من المقاومة لتحرير مزارع شبعاء، والسعي لاسترجاعها من خلال محكمة لاهاي، فهذا افتراض لا يستطيع أن يفسر لماذا لم تنجح الجهود الدبلوماسية اللبنانية وغير اللبنانية طوال أكثر من عشرين عاماً بعد صدور القرار 425، في استرجاع المناطق المحتلة من الجنوب. كما أن محكمة لاهاي تفترض موافقة الطرفين وحضورهما، فهل بلغ التفاؤل حداً يجعلنا نعتقد أن إسرائيل يمكن أن تقوم بهذه الخطوة طوعاً لأن الخلاف الناشب بيننا وبينها على الأرض هو مجرد خلاف قانوني؟ أمّا بشأن المخاوف من اختلال التوازن بين الطوائف، التي أثّرت بعد بقاء السلاح في يد المقاومة التي تنتمي في الوقت نفسه إلى طائفة من الطوائف اللبنانية، في حين أن هذا السلاح سحب من يد بقية الميليشيات التي كانت تنتمي إلى الطوائف الأخرى في لبنان، فإن السؤال المطروح هو التالي: هل كان من الأفضل أن يسحب هذا السلاح ولا يكون هناك مقاومة، لتشعر باقي الطوائف بالمساواة على هذا الصعيد ويبقى الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني؟ هذا هو المعيار الأول. وهو المعيار الأهم، لأننا لا نستطيع أن نفصل بين هذا الأمر وذاك. ثم ألا يستطيع منطق مقابل الادعاء للسبب نفسه أن هذا التوازن هو أصلاً توازن مفقود لأن إحدى الطوائف المسيحية تحمل السلاح في الشريط المحتل إلى جانب الاحتلال منذ سنة 1978 وقبل نشوء مقاومة حزب الله؟ إن هذا المنطق لا يمكن أن يبرر اختلال التوازن باستمرار سلاح المقاومة إلا إذا كان المقصود أن مواجهة الاحتلال ليست أولوية وطنية، علماً بأن اتفاق الطائف نفسه، الذي دعا إلى نزع سلاح الميليشيات، أكد استمرار المقاومة لتحرير الأرض من الاحتلال. وهذه المقاومة كانت موجودة أصلاً منذ سنة 1982 ولم تنشأ بعد هذا الاتفاق كما قد يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن استمرار السلاح في أيدي البعض ونزعه من البعض الآخر. أمّا مناقشة التوازن الفعلي بين الطوائف في لبنان فتحتاج إلى إعادة قراءة لتاريخ لبنان الذي تأسس على عدم توازن بين الطوائف والذي جاء اتفاق الطائف سنة 1989 ليعيد بعض الاعتبار إلى هذا التوازن المفقود على المستوى السياسي. كما يحتاج الأمر إلى قراءة للتحولات التي جرت داخل الطوائف اللبنانية نفسها في العقود الثلاثة الماضية. وإذا كنا نتحدث عن الشيعة فلا بد من التذكير بأنهم، وأهل الجنوب عامة، عاشوا أعواماً طويلة منذ استقلال لبنان من الحرمان المزودج: الحرمان من التنمية (الطرقات والتعليم والماء والكهرباء...)، والحرمان من الحماية والدفاع عن النفس، لأن الاعتداءات الإسرائيلية اليومية عليهم وعلى أرزاقهم لم يكن هناك على المستوى الرسمي (الجيش) من يتصدى لها أو يمنعها. لذا لا يمكن أن نقرأ استمرار السلاح مع المقاومة في الجنوب بمعزل عن هذا التاريخ وبمعزل عن هذه الحاجة إلى الحماية، وليس فقط بمنظور التوازن مع الطوائف الأخرى التي تخلت عن سلاحها الذي استخدمته في الحرب الأهلية.

حزب الله ولبنان في المعادلة الإقليمية

كمال حمدان: ما من شك في أن الوجود السوري والتحالف السوري - الإيراني على مستوى الصراع في المنطقة كانا عاملاً أساسياً في جعل الأمور بعد أيار/مايو 2000 تأخذ الوجهة التي سارت فيها، والتي أفضت إلى تحويل لبنان ساحة أساسية "كامنة" لإدارة هذا الصراع والتعامل معه "عن بعد". وربما ساعد في ذلك أيضاً أن مقومات تحرير لبنان بالكامل لم تكن استكملت في موضوع المزارع وموضوع الأسرى، وكذلك إزاء التطلعات التاريخية لإسرائيل نحو المياه، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتي لم تتوقف على لبنان منذ الأربعينيات من القرن الماضي، في ظل عدم وجود قوة ردع حقيقية لدى الحكومات اللبنانية المتعاقبة. يضاف إلى ذلك عامل آخر لم يشر إليه الزملاء بشكل صريح، هو موضوع الوجود الفلسطيني، إذ يقيم بلبنان نحو 300 ألف إلى 400 ألف فلسطيني، وقضية هؤلاء مرتبطة بحل الصراع العربي - الإسرائيلي. إذاً، هناك ملفات عديدة كامنة، بعضها قابل للتفجر السريع، وبعضها، ربما، قابل للتأجيل. وقد تكون إدارة هذه الملفات شكلت عامل إغراء بالنسبة إلى بعض "اللاعبين"، بحيث يصار إلى استخدامها أداة لمحاولة دعم أو تعويض متطلبات التوازن العسكري مع إسرائيل. ووسط غياب المقومات الجدية التي تسمح بتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بأزمة المنطقة، بما في ذلك لبنان، تضافت هذه العوامل للدفع في اتجاه التعويض النسبي عن التوازن العسكري المفقود عبر تحفيز المقاومة. فغياب تلك المقومات حال، في نهاية المطاف، دون إمكان حل قضية تحرير مزارع شبعاء بالدبلوماسية فقط. ثم إن هناك صراعاً في المنطقة المحيطة بلبنان، وهذا الصراع له رافعاته ومحاوره الإقليمية، كما أن له انعكاسات موضوعية مباشرة على الأوضاع اللبنانية ذاتها. فلبنان تاريخياً كان مرتبطاً سياسياً وجغرافياً بسورية، وعلى مدى ستين عاماً تقريباً هي عمر الاستقلال، استمر وجود القوات السورية في لبنان لأكثر من ثلاثين عاماً. إذاً، هناك صراع مستمر في المنطقة

وعليها، بما في ذلك لبنان، ولا يمكن نفي هذا الواقع إذا ما كان هناك فراغ قد نشأ في المنطقة بفعل تهاوي النظم العربية وتراجع الدعوة القومية التحررية بعد هزيمة 1967، علاوة على ميل سورية نحو الانطواء على مواقع ومواقف ذات طابع انتظاري وانكفائي لا تساعد في تحرير الأرض. وفي هذا الوضع يصعب موضوعياً الاكتفاء بالقول: نحن حررنا أرضنا وشكراً. فثمة ملفات كثيرة في هذا الصراع الذي نحن جزء لا يتجزأ منه، وهي ملفات مفتوحة وتعيننا بصورة مباشرة، مثل الموضوع الفلسطيني في لبنان، وتحرير الجزء الباقي من الأرض ولو كان ضئيل المساحة، وتحرير الأسرى، إضافة إلى النزاع الكامن على المياه الذي ينطوي على أبعاد خطيرة. والمشكلة أن السياسات المتعاقبة للحكومات اللبنانية لم تكن تسعى لإيجاد أي نوع من التوازن في مواجهة هذه المخاطر، ولهذا نشأت هذه المقاومة. وإذا كان العامل السوري - الإيراني قد أدى دوراً مهماً في حفز هذه المقاومة لأغراض شتى، فإنني أعتقد أن التحليل المعمق لتطور الأحداث في لبنان لا يمكنه أن يتجاهل أيضاً إمكان سعي البعض في لبنان، بسبب البنية الهشة للنظام السياسي، لإعادة إنتاج التوازن الداخلي انطلاقاً من ساحات مختلفة، بما فيها ساحة المقاومة ضد العدوان الإسرائيلي. فاستناد هذا النظام تاريخياً إلى مبدأ "التوازن الطائفي" يفسح المجال أمام عدم استقرار صيغه التطبيقية، كلما تغيرت الحجوم الديموغرافية النسبية للطوائف وتغيرت حصصها في المشاركة السياسية والدخل وال عمران والخدمات والمرافق العامة الأساسية وفرص العمل. فعدم نجاح الطبقة السياسية في بناء الدولة - الأمة، أطلق ولا يزال يطلق العنان أمام مختلف الأطراف المحلية كي تسعى، بشتى الطرق، بما فيها توسل عوامل وساحات غير لبنانية، لتعديل أو "تجليس" التوازنات التي تعيد صوغ التركيبة الداخلية للسلطة السياسية. وإضافة إلى ذلك هناك مسألة ذات طابع جنوبي خاص؛ فبالنسبة إلى أهل الجنوب، والشريط الحدودي تحديداً، لم يكن سهلاً الإقرار الراسخ بحلول السلام بمجرد خروج الإسرائيليين سنة 2000. فقد عانى هؤلاء، على امتداد عقود، مشاعر الخوف وعدم الاستقرار، وعدم الركون إلى الغدر الإسرائيلي، إلى درجة أن معظمهم بات، على الرغم من الدمار الكبير الناجم عن عدوان تموز/يوليو، يشعر بالفخر والاعتزاز بقدرة أبناء الجنوب على ردع العدوان وعلى إيقاع خسائر جسيمة في صفوف جنوده، وصولاً إلى إمكان إنتاج نوع من التوازن يقوم على إفهام العدو أن الاعتداء على الجنوب وعلى لبنان ما عاد سهلاً. وبهذا المعنى ربما تكون هذه الحرب آخر حروب لبنانية - إسرائيلية، إذ أظهرت للعدو الإسرائيلي أن في استطاعة المقاومة أن تردعه وتوجعه، وأن المقاومة قد أوفت بالتزاماتها ووفرت قوة المثال، عسكرياً وسياسياً وحتى نفسياً، أمام حركات التحرر العربية، وكذلك أمام الأنظمة العربية المتعاقسة، ناهيك عن الأنظمة المتواطئة معه.

الياس حنا: في بداية الحديث افترضت إمكان عزل لبنان عن المنطقة الإقليمية أو عن الشؤون الإقليمية. وبلا شك وقع تحول جذري في المنطقة، ولا سيما في موضوع الأمن ومفاهيمه، وحدثت تحولات كبيرة في المنطقة وفي لبنان. وهذه التحولات أدت إلى إعادة توزيع القوى في لبنان بشكل جديد. وفي هذا المجال عندما نتحدث عن شرعية المقاومة في مزارع شبعا يجب أن ننظر إلى الواقع السياسي في لبنان الذي أنتج التوافق على هذه الشرعية. هل كان هناك توافق فعلي يعكس الواقع، وإلا فما معنى أن تتبدل مواقف القوى السياسية في لبنان بين ليلة وضحاها لتقول لا لموضوع يتعلق بتحرير الأرض وليس لموضوع يتعلق بشق طريق أو بناء جسر؟ وكذلك في موضوع جذري أساسي هو نظرة لبنان إلى ذاته، وكيف يعي لبنان ذاته أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وكيف يرى علاقته بالخارج. وثمة فكرة فحواها أنه لا يمكن فصل لبنان عن المنطقة، لكن لا يمكن لأي لاعب محلي له جدول أعمال إقليمي أن يتجاهل التركيبة المحلية اللبنانية. جرب السنّي في لبنان منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1968، وجرب المسيحي اللبناني إسرائيل. والآن يجرب الشيعي سورية وإيران، مع أن لحزب الله بعداً محلياً أعمق بل متجذر أكثر من البعد الإقليمي. ومن يراجع خطب الإمام موسى الصدر المغيب يقرأ تاريخ هذه الفكرة بوضوح.

طلال عتريسي: استمعنا إلى أفكار كثيرة ومتشعبة في هذه الندوة ركزت على حزب الله كمقاومة، وعلى وضعه المستجد بعد حرب تموز/يوليو 2006. لكن ما يجب الاستعانة به أيضاً في تفسير ما يحدث له علاقة بالمنطقة العربية كلها، أي بالرؤية الشاملة للمنطقة. فهل هناك مشروع أميركي للمنطقة؟ وماذا تريد الولايات المتحدة من الشرق الأوسط؟ وكيف تتعامل الأطراف المحلية مع هذا المشروع؟ من يواجه، ومن يتكيف؟ من يراهن على نجاح المشروع الأميركي، ومن يريد إفشال هذا المشروع محلياً وإقليمياً؟ وأنا أرى أن من المجدي أن ندرس حزب الله أيضاً في إطار هذه الرؤية، وأن نفعل ذلك أيضاً بالنسبة إلى لبنان. فهل تنظر الولايات المتحدة إلى لبنان كجزء من الشرق الأوسط الذي تسعى لإنشائه (الشرق الأوسط الجديد) أم تراه دولة مستقلة ومن خارج ما يجري حولها؟ وهل القوى السياسية اللبنانية (المعارضة للمقاومة ولاستمرار حملها السلاح) تربط حساباتها بالواقع الداخلي اللبناني

البحث، أم أنها هي الأخرى تتفاعل مع التحولات الإقليمية وتنتظر تغيراتها لتستمد منها عناصر القوة عندما تحتاج إليها؟ ومن يستطيع أن ينفي أن التصريحات الأميركية كانت تريد من لبنان أن يكون جزءاً من هذا الشرق الأوسط الأميركي المفترض، وأن الرئيس الأميركي اعتبر أن عليه أن يدعم حكومة لبنان ذات الديمقراطية الهشة مثلما كان عليه أن يدعم الحكومات الأخرى في العراق وفلسطين. ومن ينكر أن لبنان كان طوال تاريخه جزءاً من المعادلة الإقليمية الدولية التي كانت تؤثر فيه وفي قواه السياسية وطوائفه تأثيراً مباشراً؛ ولعل كل من يتابع ما يجري في لبنان يعرف أن اختيار رئيس الجمهورية فيه هو نتاج توافق عربي - دولي يعكس طبيعة التوازن في هذه العلاقة العربية - الدولية. فإما أن يكون الرئيس أقرب إلى المعادلة الغربية (الأميركية أو الفرنسية)، وإما أن يكون أقرب إلى المعادلة العربية (المصرية، السعودية، السورية). ألم يوقع اتفاق تنظيم الوجود والسلاح الفلسطيني في لبنان في القاهرة، وبات هذا الاتفاق الشهير يعرف بـ "اتفاق القاهرة"؟ ألم يوقع اتفاق إنهاء الحرب الأهلية في الطائف في المملكة السعودية، وبات الاتفاق يعرف أيضاً بـ "اتفاق الطائف"؟ لذا فإن الحديث باستغراب إلى درجة الإدانة المباشرة وغير المباشرة عن التأثير الإقليمي في المعادلة الداخلية عندما يتعلق الأمر بحزب الله أو بالمقاومة عامة، هو الأمر المستغرب، وهو مناف لطبيعة جغرافية لبنان السياسية. ومستغرب أيضاً الطلب بعزل لبنان عن هذه التأثيرات الإقليمية؛ إما لأنه غير واقعي، وإما لأنه يفترض سلاماً مع إسرائيل يعزل لبنان عما يجري حوله على مستوى الصراع العربي - الإسرائيلي. وهذا في اعتقادي غير واقعي أيضاً. ثم علينا، من ناحية أخرى، أن ننظر إلى مواقف وسياسات الأطراف الأخرى في لبنان من حزب الله قبل التحرير وبعده. ولا نكتفي برصد ما فعل حزب الله وما كان عليه أن يفعله، كأنه جزيرة معزولة في لبنان، أو كأنه هو الشيطان الذي لا يفعل سوى تخريب حياة المؤمنين والطيبين من الطوائف والقوى السياسية الأخرى في لبنان. لنأخذ على سبيل المثال الفرضية التي تقول بأن حزب الله قام بواجبه الأساسي في التحرير سنة 2000، وأن الأمر قد انتهى وهو مشكور على ما قام به. فنسأل: هل هذا هو الرد المناسب والكافي على هذا الإنجاز العظيم للبنان؟ ما هي المكافأة المادية أو المعنوية التي حصل عليها حزب الله؟ لقد قيل له: لقد حررت لبنان، شكراً لك ومع السلامة. لقد انتهى دورك. لا نريد منك شيئاً. أعطنا السلاح الذي حررت به الأرض بسرعة (كي يشعر الآخرون بالاطمئنان) ولا تطلب منا أي شيء في مقابل التحرير. أليس هذا ما حدث عملياً؟ أليست هي "المكافأة" التي حصل عليها حزب الله بعد التحرير؟ أي التشكيك في سلاحه والخوف منه واستعجال إنهاء دوره؛ لكن في مقابل ماذا؟ لم يطرح أحد السؤال على نفسه في ذلك الوقت. هل تقدم أحد من القوى السياسية باستراتيجيا واقعية لحماية الجنوب من الاعتداءات الإسرائيلية عندما كان يطالب حزب الله بالمسارعة إلى تسليم سلاحه بعد التحرير؟ وهل انتهت إسرائيل كتهديد للبنان بمجرد أن تم التحرير سنة 2000؟ كان ينبغي للجميع أن يكون واضحاً تجاه هذه الأمور والأسئلة كلها. أما التشكيك واستعجال إنهاء الدور فهو أمر غير مقبول في جميع حالات حركات التحرر في العالم التي كانت تستلم السلطة عندما كانت تحرر الأرض. وإذا كان استلام السلطة غير مطروح من جانب حزب الله، وغير مقبول لبنانياً، إلّا إننا بدلاً من ذلك نتحدث اليوم عن الخطر الذي يمكن أن يشكله حزب الله بعقيدته وأيديولوجيته على لبنان. لكننا نعلم أن حزب الله بصيغته الحالية وبأيديولوجيته وبمعنوياته نفسها لم يتغير منذ ما قبل التحرير. فلماذا لم نقل لهذا الحزب في أثناء المقاومة والتضحيات، إنك بهذه الأيديولوجيا قد تكون خطراً على لبنان، وهذه الأيديولوجيا غير مقبولة. سأضع نفسي في مكان حزب الله لأفكر كيف ينظر أعضاء هذا الحزب إلى أنفسهم وإلى الواقع اللبناني، وإلى الدولة التي يجب أن ينضوي تحتها جميع اللبنانيين، كي أستطيع أن أجد الصيغ المشتركة بين جميع اللبنانيين حول المصالح وحول المخاوف والمخاطر التي من شأن هذه الصيغ أن تساهم في الوصول إلى مشروع الدولة. ونتساءل، هنا، أي مشروع دولة للبنان؟ بل أي دولة؟ متى كان في لبنان الدولة النموذج التي نطمح إليها؟ وإلى أي طراز من الدولة أريد أن أرجع؟ ما هو نموذج الدولة المعروض علينا؟ لا بأس في التركيبة الحالية. يجب أن يظهر هذا النموذج لنقول لهذا الطرف أو ذاك تفضل إلى هذه الدولة بالتحديد، وليس إلى كلام عمومي قد لا يعني حقيقة سوى التخلص من سلاح المقاومة. يجب أن أعود إلى تاريخ لبنان أيضاً لأبحث عن هذه الدولة وعن مقوماتها التي ترسخت عبر السنين. هل شكل لبنان في تاريخه نموذج الدولة، أو كان هو نفسه مجرد مشروع لبناء دولة؟ هل أنجز هذه الدولة، أو كان يسعى لبناء هذا المشروع في ظل حالة من التجاذب الإقليمي الدائم التي كانت على الدوام تجعله منطقة وسيطة بين الدولة والساحة؟ حتى لو لم نرغب نحن في ألا يكون لبنان ساحة تجارب وتجاوزات سيكون إلى حد كبير ساحة تجارب وتجاوزات. وسأعود إلى الحرب التي جرت: أولاً لنضع ذريعة خطف الجنديين جانباً. فهذه الحرب، في جزء أساسي منها، حرب إسرائيلية لاستعادة قدرة الردع بعد تراجع هذه القدرة في الأعوام

الماضية. وحرب أميركية لإضعاف النفوذ الإيراني الذي يتمدد ويشكل عقبة وممانعة أمام السياسات الأميركية في المنطقة. وهي الحرب التي أرادت الولايات المتحدة من خلالها أن تتقدم إلى الأمام في تحقيق أي انتصار بعدما توقفت عن ذلك في العراق وفي فلسطين وفي أفغانستان، وحتى في لبنان. إن موافقة بعض العرب على هذه الحرب لا تخرج عن إطار إضعاف إيران. ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي يكون هناك تغطية عربية لحرب إسرائيلية على بلد عربي. وقد تم التمهيد لهذه الحرب، في اعتقادي، بالحديث عن الهلال الشيعي تارة، وبالقول تارة أخرى إن الشيعة ولاؤهم لإيران لا لبلاذهم. كما بدأ التحريض إعلامياً وسياسياً ضد الخطر الإيراني على العرب... (أكثر من الخطر الإسرائيلي).

إذا كان أحد وجوه هذه الحرب إضعاف النفوذ الإقليمي لإيران، وتعزيز وضع الولايات المتحدة لبناء الشرق الأوسط الجديد الذي ربطت كوندوليزا رايس بين ولادته وبين هذه الحرب، فمعنى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم لبنان ساحة لترتيب أوضاعها الإقليمية من جهة، ولتصفية الحسابات مع دولة كبرى إقليمية في المنطقة، كما يستخدم العراق الآن وكما قد تستخدم أي دولة أخرى. في أي حال فإن حزب الله ظل، خلال ستة أعوام، قادراً على ضبط اللعبة على الحدود مع إسرائيل، ولم يشكل وجوده اليومي على الحدود تغييراً في قواعد اللعبة، مع أنه يمتلك صواريخ وأسلحة مختلفة، وكان يمارس عمليات تذكيرية في مزارع شبعا كل شهرين أو ثلاثة. وكان في استطاعة إسرائيل أن تتعايش مع هذا الوضع لعشرين عاماً. لكن الولايات المتحدة أرادت أن تحول لبنان إلى ساحة بسبب مشكلتها العامة في المنطقة، وفي العراق بالتحديد. فالشرق الأوسط الجديد المقترض متعثر في العراق وفي أفغانستان، وحتى في فلسطين. واعتقدت إدارة بوش أن لبنان هو الساحة الأضعف، بسبب انقساماته الداخلية منذ خروج القوات السورية حول المقاومة وسلاحها... ولو لم ترغب الولايات المتحدة في هذه الحرب لبقينا، ربما، ستة أعوام أخرى على ذلك الستاتيكي. أما في موضوع حزب الله ونشأته، فهذا الحزب يختلف عن جميع الحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة. الحركات الإسلامية نشأت كحركات سياسية دعوية عقائدية ثم أنشأ بعضها، فيما بعد، فروعاً مسلحة لمقاتلة الاحتلال أو لمقاتلة الحكومات بالاعتداءات والتصفيات. حزب الله نشأ بالعكس من ذلك تماماً. نشأ، في البداية، كحركة سرية لمقاتلة الاحتلال، ثم أسست هذه الحركة بعد ذلك تنظيمياً سياسياً هو حزب الله. منذ سنة 1982 وهذه الحركة تقوم بعمليات عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي من دون أن يكون لها تنظيم سياسي، وبقيت على هذه الحال حتى سنة 1985 حينما أعلن تأسيس حزب الله. لقد حدث تحول في خطاب حزب الله السياسي، بعد الرسالة المفتوحة. وحدث نضج كبير ولبننة كبيرة جداً جداً في خطابه وفي إعلامه وفي أناشيده. ومن يراجع مجموعة كبيرة من هذه الأناشيد سيكتشف فيها ما يعيده إلى أدبيات اليمين اللبناني قبل الحرب الأهلية وفي أثنائها، حول: لبنان والمجد والأرز والجبل والشموخ والتضحية والفداء في سبيل ذلك كله... ويستحق هذا الأمر دراسة خاصة بالنسبة إليّ. وما هو جدير بالالتفات إليه أيضاً هو أن حزب الله، حتى بعد التحرير، لم يهجم على الدولة للمطالبة بحصته، ولم يقل إن الشيعة انتصروا وهم يريدون حصة أكبر. هذا الأمر لم يحدث قط. وقد كان بين جمهور حزب الله من يتحدث عن الحاجة إلى العمل والوظيفة، وثمة من لديه طموحات مهنية ومستقبلية وعلمية. لكن الرأي الغالب استقر على عدم الخوض في المحاصصة الداخلية والانصراف إلى المقاومة. وللتذكير، فإن حزب الله حينما كان يقترب، في بعض الأحيان، من بعض الملفات الداخلية كانت الأطراف السياسية اللبنانية تقول له: لا تتدخل في الملفات الداخلية، وأبق مقاومة فقط. لأنه لو نقل ثقله الشعبي إلى الداخل، بحسب هؤلاء، فسوف يغير التوازن الداخلي. لذلك كانت الأطراف جميعها تقول له: إئت مقاومة وحزب للمقاومة، ونحن نريدك مقاومة فحسب.

من جهة أخرى، في علاقة الشيعة بالدولة من الجانب التنموي، صحيح أن تحسناً قد جرى، وشُقت طرق كثيرة في الجنوب وصارت المدارس فائضة عن اللزوم أحياناً، إذ لا وجود للطلاب في بعضها. لكن ثمة مسألة مهمة جداً عند الجنوبيين هي "الحماية". وهناك شعور عميق عند الناس بأن لا حماية لديهم. ستون عاماً ولم يحمهم أحد، حتى الجيش. وكانت إسرائيل تدخل وتخرج وتعتقل وتحرق المزارع وموسم التبغ ولا أحد يردعها. الآن، هناك قوة تقول أنها قادرة على حماية هؤلاء الناس ولو نسبياً. حسناً، هؤلاء الناس منحوا المقاومة ثقتهم. هذا ما في الأمر، وليس ما يروجه البعض عن أن الشيعة يسعون لحكم لبنان أو للسيطرة عليه. هذا الوهم غير موجود لدى حزب الله وقيادته، لأنهم يعرفون حقيقة الوضع اللبناني وتعقيدات الوضع اللبناني وتفصيلاته وحدوده. ولو أنزل حزب الله في كل يوم هزيمة بإسرائيل لن يزيد ذلك في عدد النواب الشيعة أو في عدد المديرين العاميين. وأنا لم أقرأ أي خطاب سياسي لدى المقاومة يريد أن يستثمر هذا الانتصار لتغيير المعادلة الداخلية، مع أن كثيرين سواه ينتقدون اتفاق

الطائف ويريدون تعديله وتطويره ليكون أكثر توازناً، وأكثر مساهمة في استقرار البلد وفي بناء دولة حقيقية. ثم إنني أريد أن أضيف نقطة أخرى عن الانقسام الذي حدث بعد الحرب. فهذا الانقسام كان في جزء منه موجود قبل الحرب. ربما صارت الحدة أكبر، وازدادت المخاوف من نتائج هذه الحرب على الحكومة وعلى الاستئثار بالسلطة، إلخ. لكن أصل الانقسام موجود سلفاً ولم يستجد مع هذه الحرب. غير أن ثمة ما تغير. الواقع الإسرائيلي نفسه تغير، والإسرائيليون أنفسهم يعترفون بذلك، وهم يقولون إن فشلاً كبيراً حدث في هذه الحرب. وكل التقديرات، حتى الغربية، تعتبر أن إسرائيل فشلت في هذه الحرب. إذاً، لو فشل طرف فهذا يعني أن الخصم حقق إنجازاً ما. والعرب رأوا في هذا الإنجاز انتقاماً من مرحلة انتقاماً من حالة العجز أمام الإسرائيلي. وهذا معنى خروج الناس إلى الشارع تأييداً للمقاومة. ولأول مرة منذ ثلاثين عاماً نرى الإسرائيلي يخاف مثلنا، ويحتمي بالملجأ مثلنا، ويسقط له القتلى. وهذا الموقف العربي الشعبي ردم الهوية المذهبية التي اشتغل البعض عليها. فالتظاهرات التي اندلعت في الأزهر وفي المغرب تأييداً للمقاومة والسيد حسن نصر الله ردمت هذه الهوية. أما الكلام المتواتر عن هلال شيعي، وعن أممية شيعية، فأنا لم أرهما في إبان الحرب. أين هي التظاهرات الشيعية؟ المفترض أن هناك طرفاً شيعياً يُقتل، ويتعرض للقصف، وللإبادة، ومع هذا لم نلاحظ على سبيل المثال أن شيعة البحرين مثلاً قاموا بعمل مميز، ولا حتى شيعة العراق، ولا الشيعة في أي مكان آخر. هؤلاء تظاهروا مثل غيرهم من الجماهير العربية، فنزلوا إلى الشارع من غير أي تحرك خاص. إن ردة فعل الشيعة كانت مثلها مثل ردت فعل الجماهير العربية. أما في موضوع التغيير في لبنان، فأرأيي هو التالي: صحيح أن حزب الله حزب ديني وحزب طائفي وحزب ممول، لكن هذا الأمر ينطبق على جميع القوى اللبنانية. ومن المعروف للجميع أن التيار "الفلاني" ممول ومدولر، والتيار "الفلاني الآخر" له بعد ديني، ومعظم القوى السياسية عبارة عن قيادات وجماهير دينية. هذه هي حال لبنان! ومن المحال إلغاء هذا الواقع. طبعاً قانون الأحزاب لدينا ينص على ألا يقتصر أي حزب، في قيادته على الأقل، على لون واحد. لكن هذا الأمر مجرد شكلية. ومرة ثانية أقول: صحيح أن حزب الله حزب ديني، ومن حق البعض أن يكون لديه ملاحظات أو حتى رفض للحزب الديني، لكنني أعتقد، مع هذا، أن حزب الله متكيف مع الواقع اللبناني، ومع النظام، وحتى مع الطوائف اللبنانية، وليست لديه رؤية انقلابية على هذا النظام، أو الرغبة في تحويله إلى جمهورية إسلامية لاستحالة هذه المسألة. إنه يرغب في أن يتكيف مع الواقع، وهذا الموقف بدأ لديه منذ اتفاق الطائف. لقد وقف حزب الله مع اتفاق الطائف بتحفظ لأسباب مختلفة. لكنه منذ ذلك الحين وهو ملتزم هذا السقف، وكان في هذا الوقت كله يركز على عامل المقاومة أكثر من تركيزه على الداخل. وأنا متأكد، من خلال متابعة حركته السياسية وأدبياته، أنه ملتزم دستور لبنان. والمشكلة هنا ليست مشكلة حزب الله وحده، فهي مشكلته بقدر ما هي مشكلة جميع الآخرين، أي إيجاد صيغة لبناء دولة توافقية تحفظ الناس جميعاً وتحميهم من أي عدوان أو تهديد، وتدير السياسات بما يخدم المصالح العامة.

الحرب ليست هزيمة لإسرائيل

بول سالم: في موضوع الإنجاز العسكري، لقد حقق الجيش السوري والجيش المصري في حرب 1973 أكثر كثيراً مما حققه حزب الله. والجيشان يستطيعان اليوم أن يحققا أموراً عسكرية كبيرة. لكن صعوبة الموضوع لدى سورية أو مصر أو الأردن أو أي دولة أخرى هي حساب الربح والخسارة. للأسف أقول إن إيران، التي درّبت حزب الله ودعمته بالتقنيات والصواريخ والتدريب، لم تتأثر مباشرة، لكن جاءت النتائج خسارة للبنان وربحاً لحزب الله. لقد طور حزب الله تكتيكات جديدة في مواجهته الجيش الإسرائيلي، مثل الخنادق وإدارة إطلاق الصواريخ وكيفية مواجهة الميركافا، إلخ، وهو ما أربك الجيش الإسرائيلي فعلاً. ومع ذلك فالنتيجة هي خسارة كاملة للبنان والمجتمع اللبناني والاقتصاد اللبناني، وربح كامل لحزب الله وإيران. وهذه الحرب غيرت حسابات الدول وحسابات المجتمعات المناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة. أولاً بالنسبة إلى إسرائيل والولايات المتحدة، فإن الحرب أيقظتهما من حلم كانتا تعتقدان فيه أنهما قادرتان على أن تفعل ما تريدان عسكرياً. لكن النتيجة لم تكن هزيمة كاملة، وإنما زعزعت الثقة الإسرائيلية بالجيش الإسرائيلي. وهذا ربما يؤدي إلى حرب جديدة. ذلك بأن هناك قادة في الجيش الإسرائيلي يقولون: يجب شن حرب ثانية على لبنان وعلى حزب الله لاستعادة هيبة الجيش. لكن هناك آخرين يدفعون الأمور نحو اتجاه مختلف؛ فيعندما عرفوا حدود القدرة العسكرية صاروا يرغبون في العودة إلى تحريك عملية السلام. وحتى الآن ليس واضحاً هل أن شبه الهزيمة سيؤدي إلى حروب أخرى أم إلى تحريك لعملية

السلام. ومن الجانب العربي تبدو الأمور متشابهة. فبعض الدول العربية رأى أن الولايات المتحدة وإسرائيل اقتنعتا بعد هذه الحرب بأن السلام هو المخرج، ولهذا بدأ يستعد ويدعو إلى الاستفادة من هذه الفرصة. بينما هناك آخرون لا يرون إلا الامتداد الإيراني - الشيعي، وهؤلاء يقولون: تعالوا لنرتب سلاماً مع إسرائيل والولايات المتحدة كي نقفل المنطقة العربية على التمدد الشيعي - الإيراني. وهناك أيضاً تأثير لنموذج المقاومة في فلسطين حيث الحرب المفتوحة وحرب العصابات والحاجة إلى تكتيكات جديدة في مواجهة الميركافا مثلاً. لكن، في دول مثل مصر أو الأردن أو سورية، فأعتقد أن أثر الحرب في الوضع العسكري معدوم إلى حد كبير. غير أن الأثر سيكون واضحاً في الشارع وفي المعارضة. ومع ذلك لا أرى أننا مقبلون على انقلابات أو ثورات في هذه الدول. أمّا على صعيد حزب الله والتغيير في لبنان فإن الاندماج في الدولة اللبنانية هو مشروع رمادي لا يثير أي حماسة. وثمة فارق كبير بين أن يكون حزب الله بطلاً تاريخياً يطرح تحرير القدس، وبين أن يتحول إلى مجرد لاعب، ولو رئيسي، في لبنان له سقف محدد لا يتجاوز وزيرين زيادة أو وزيرين بالناقص. إن معضلة حزب الله تكمن في أن له خطاباً بطولياً وله إنجازات بطولية على الرغم من تكاليفها، وفي النهاية هو حزب لبناني موجود في لبنان، وضمن إطار الدولة. فماذا يستطيع أن يفعل في لبنان؟ هناك من له مآخذ كثيرة على حزب الله وعلى بقاء السلاح لديه، لكن لا أحد ينكر على الحزب أنه حرر الجنوب، وساهم في إنماء الجنوب وبنى المدارس وأفاد الشيعة ولبنان معاً. وسياسة حزب الله كانت لا تتناقض مع المصلحة اللبنانية، وطالما عرف أعضاء هذا الحزب بأنهم منضبطون، وهذا ما ميّزهم من جميع المسلحين. واكتسب الحزب، بقيادة السيد حسن نصر الله، ثقة خاصة. وكان يقال عن نصر الله إنه مثل حافظ الأسد يعرف كيف يلعب اللعبة من دون أن يعرض لبنان للمخاطر التي تعرض لها آخر مرة. لكن اليوم أصبحنا في مرحلة جديدة هي أن بعض سياسات حزب الله بات متناقضاً مع منطق الدولة. وهذا الأمر عمره نحو شهرين فقط. سابقاً لم يكن هناك أي تناقض، بل تناغم في المصالح. غير أن حزب الله اليوم أمام خيارات صعبة لأنه صار على تناقض مع الدولة في كثير من الأمور. وعندما أقول إن على حزب الله أن يدخل في لبنان، أقصد أنه لا توجد مئة طريقة للدخول في لبنان. الدخول يكون في لبنان الموجود الآن على تعدده وتنوعه. والمطلوب هو تنازل كبير في الخطاب الإقليمي. وهذا أمر صعب، وخصوصاً أن حزب الله صار بطلاً إقليمياً. ولأن الجيش اللبناني استقال من مسؤولياته منذ ستينيات القرن العشرين فقد صار مطلوباً منه الآن العودة إلى مسؤولياته، ولا سيما أنه عاد فعلاً إلى الجنوب. هذا في الشق العسكري. أمّا في الشق التنموي فأود أن أشير إلى أن القيادات الشيعية كانت عنصراً أساسياً من تكوين الدولة اللبنانية بعد الحرب الأهلية، ولا سيما بوجود الرئيس نبيه بري ومجلس الجنوب. فإذا كان هناك تقصير تنموي فإن جانباً كبيراً من هذا التقصير يقع على حركة أمل وحزب الله. أمّا أن يتحول حزب الله بديلاً أو بداية بديل، فأعتقد أن نموذج حزب الله، سياسياً وفكرياً وثقافياً واجتماعياً، ليس بديلاً من النموذج اللبناني التعددي.

حزب الله والكيان اللبناني

كمال حمدان: انطلاقاً مما جرى، قد يجد حزب الله نفسه أمام إجراءات تحته على محاولة العمل على تحسين شروط المحاصصة الطائفية، سواء داخل النظام الطائفي ككل، أو على مستوى حصته من التمثيل الشيعي نفسه. وهذه المحاصصة قد تبدو أمراً لا بد منه في بلد مثل لبنان يقوم النظام السياسي فيه أصلاً على التوازنات الطائفية. ويمتلك حزب الله للوهلة الأولى العديد من أوراق القوة في هذا الصدد، ولا سيما في المجال العسكري إذ أثبت امتلاكه قدرات قتالية عالية وأداء عسكرياً رفيع المستوى، في الوقت الذي حالت ظروف معقدة وتاريخية دون امتلاك الجيش اللبناني مثل هذه القدرات. وقد يكون من المفيد أن يتعاون حزب الله في نقل هذه الخبرة إلى الجيش اللبناني لتشكيل قوة ردع وطنية لبنانية جامعة، في مواجهة أوضاع إقليمية غير مستقرة وعدو غادر ومتغطرس لا تزال ساحات الحروب التي شنها مفتوحة منذ أكثر من نصف قرن. بيد أن هناك إشكالات يجب حلها إذا ما تم اعتماد هذا التوجه، إذ إن حزب الله - الذي هو من جهة حزب لبناني ومناصره لبنانيون ويشكلون جزءاً من المجتمع اللبناني - يبرز من جهة أخرى عبر مميزاته وسماته الراهنة أقرب إلى أن يشكل دولة ضمن الدولة. والسؤال الأساسي هو كيف يمكن حل هذه الإشكالية مع الاحتفاظ بالقدرات التي انطوت عليها تجربة حزب الله؟ أي بالتحديد: كيف يمكن تحويل عناصر قوة حزب الله - من دون عناصر ضعفه - إلى الدولة والمجتمع من دون مس الخصوصيات العميقة لهذين الأخيرين؟ هل تشكل المراهنة على تحسين شروط المحاصصة الطائفية جزءاً من هذا

الحل، أم ترى تطيحه؟ وإذا كان مثل هذا الخطر شبه مؤكد - وهو كذلك - فما هي إذاً الخيارات الأخرى المتاحة، وهل يستطيع حزب الله من حيث خصائص تركيبته الداخلية أن يخوض غمار مثل هذه الخيارات؟ وبكلام أوضح: هل ينجح الحزب في تغليب الجانب الأقرب إلى حركة تحرر وطني على الجانب الآخر الأقرب إلى تشكيل ديني كي لا أقول إلى تشكيل طائفي؟ سأحاول تلمس بعض هذه الخيارات في المداخلة اللاحقة.

الياس حنا: حزب الله أصبح ثقافة، شئنا أم أبينا، عمرها أربعة وعشرون عاماً. ولهذه الثقافة وجوه عدة: أيديولوجية وعسكرية واجتماعية وسياسية. أي أن الحزب تطور من فكر كان يقول بإنشاء دولة إسلامية إلى فكرة تقول إن لا إكراه في الدين. وكل مؤسسة ثورية تمر بعدة مراحل، ومرحلة النضوج تكون عادة أكثر دموية. وحزب الله مر بمراحل كثيرة حتى وصل إلى مرحلة تبدل فيها خطابه كلياً. وعندما تحقق أي مؤسسة سياسية بعض أهدافها وتصل إلى القمة، تبدأ بالبحث عن دور جديد، ولكل مرحلة خطابها. لكن قمة النضوج عند حزب الله تشكل الذروة للاعب من خارج إطار الدولة. مرحلة الدولة المعترف بها بدأت في ستينيات القرن الماضي. سنة 1969 قالوا لمنظمة التحرير الفلسطينية: أنت مسؤولة عن القضية الفلسطينية فخذ المال وخذي اتفاق القاهرة وانهبي لمقاتلة إسرائيل. حزب الله نموذج جديد لا نستطيع أن نقارنه بأي حالة أخرى. والفارق هنا أنه لاعب من خارج الدولة. وهو لاعب ديني بعد أن كانت منظمة التحرير لاعباً زمنياً وقومياً عربياً. لكن حزب الله لاعب يشارك في الدولة سياسياً، أي يستغل مؤسسات الدولة في الوقت الذي يحتفظ بسلاحه وله جدولته الخاص في سياساته المحلية والإقليمية. النموذج القريب من حزب الله هو حركة "حماس" قبل أن تصل إلى السلطة. والنموذج الثاني هو مقتدى الصدر في العراق، ومقتدى الصدر لديه 32 نائباً ويشارك في الدولة. إن هذه النماذج جديدة، لكن نموذج حزب الله له ميزة خاصة هي أنه على تماس مباشر مع إسرائيل، ومصدر الشرعية الأكبر، عربياً وإسلامياً، هو قتال إسرائيل، والمجد عند العربي والمسلم أن يقول إنني انتصرت على إسرائيل. وهذا الأمر يمنح حزب الله ثقلاً فريداً. لنلاحظ الخطاب العربي الذي كان مع بدء الحرب على حال، ثم بعد قليل صار إلى حالٍ أخرى. إنه حالة فريدة في نوعها. ولأنه وصل إلى قمة النضوج، ولأنه حقق كثيراً من الأهداف، فإن حزب الله في مأزق. فالانتقال من الانتصار العسكري إلى السياسة له ثمن سياسي يجب أن يدفع لحزب الله كحزب، وللطائفة الشيعية. وهذا يجزنا إلى المثلثة.*

إذاً المرحلة المقبلة مرحلة سياسية بامتياز، لكن خطرة. ثم عندما نتحدث عن حزب الله، يجب أن نعود إلى مشروع حزب الله الذي ظهر في سنة 1982، وقبل ذلك إلى الاقتراب السوري من الثورة الإيرانية في سنة 1979، وكيف بدأت المحاور تتشكل منذ ذلك الوقت، وماذا فعلت سورية لمساعدة الثورة الإيرانية في حربها ضد العراق، وكيف سمحت بإرسال الذخيرة والسلاح واستعمال الأراضي، وكذلك المحور السوري - الإيراني - الليبي الذي نشأ في مقابله المحور السعودي - الأردني، وكيف أن الأردن أبدى رغبة قوية في إرسال جيش إلى العراق في المرحلة الأخيرة من الهجوم الإيراني. العلاقة السورية - الإيرانية تبدلت اليوم. أي عندما كان الرئيس حافظ الأسد في السلطة في إبان بدايات الثورة الإيرانية كانت سورية هي الأقوى، وكانت إيران بحاجة إليه، وهو الذي بعث إليها بالسلاح من طرطوس، وهو الذي سمح بنزول طائرات في منطقة ال H3 لقصف القاذفات الاستراتيجية العراقية. وعندما وقع اجتياح 1982 فتح الرئيس السوري نافذة لإيران على الصراع العربي - الإسرائيلي عبر حزب الله. وكانت إيران في البداية هي التي فتحت له باب الدخول القوي إلى منطقة الخليج. في ذلك الوقت أيضاً كان الرئيس حافظ الأسد الأقوى لأنه استطاع أن يجعل حزب الله المحتكر الوحيد للمقاومة، وألغى جميع المقاومات. إذاً سألنا الحزب الشيعي، أو الحزب القومي، سنعرف هذا الأمر. الحدث الكبير كان موت الرئيس حافظ الأسد. وهنا حدث تبدل بدأ بالانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني. ورافق ذلك تحول جذري للمشروع الإيراني وامتداداته كحزب الله. ثم وقعت عملية 11 أيلول/سبتمبر وجاءت الولايات المتحدة إلى المنطقة لتقول لدولها: عليك مساعدتي وسأحاسبك في المستقبل. وهنا ترسخ أكثر المحور الإيراني - السوري مع حزب الله. لكن الرئيس حافظ الأسد كان يتعامل بطريقة مختلفة مع حزب الله. أمّا مع الرئيس بشار الأسد فقد وصل الحزب إلى مرحلة متطورة من النضوج، ولم يعد بحاجة إلى رعاية سورية. ومع اغتيال الرئيس الحريري خرجت سورية من لبنان، وأصبحت إيران هي الأقوى حالياً في المنطقة، والسوري هو الأضعف. غير أن إيران، من جهة أخرى، لا تستطيع أن تستغني عن سورية؛ فهي نقطة التواصل مع حزب الله. وحزب الله، فيما لو اصطفت سورية في المحور الأميركي، عندها سيتحدث لبنانياً أكثر. وفي جميع الأحوال فإن إيران تربح أكثر من سورية في الصراع مع إسرائيل لأن البعد الجغرافي لا يفرض عليها أي مسؤوليات مباشرة، بينما سورية على تماس مباشر مع الحرب. ومن هنا لاحظنا التصريحات الإسرائيلية التي كانت تتوجه إلى السوريين بالقول: إذا لم تعتدوا علينا لا نهاجمكم. في أي حال، فإن الجميع بعد

الحرب في مازق: الولايات المتحدة الأميركية في مازق لأنها كلفت إسرائيل مهمة ولم تنجح فيها تماماً. حزب الله أيضاً في مازق لأن القرار 1701، بأي تحليل منطقي، هو وثيقة وفاة للحزب لأنه يتحدث عن جمع السلاح وانتشار الجيش واليونيفيل وتطبيق الطائف وتطبيق القرارات 425 و1559. فإذا طبق القرار 1701 بجميع بنوده سيكون الحزب في مازق. سورية أيضاً في مازق لأن الرئيس بشار الأسد لا يمكنه أن يقول إن المقاومة هي النموذج، فهذا يشكل ضغطاً عليه لفتح جبهته، وبما أنه قال إن الدولة لا يمكن أن تنتصر، أي أن في إمكان لاعب من خارج الدولة أن ينتصر، فسيقول له كثيرون: إفتح إذاً حدودك مع إسرائيل. إيران أيضاً في مازق؛ فهي في وضع تنطبق عليه العبارة التالية: use it or loose it، أي إما أن تستعمله وإما تخسره مرة واحدة. فهل تستطيع إيران أن تستعمل حزب الله لعام أو لعامين؟ هل يمكن لحزب الله أن يذهب إلى الحرب قبل عام أو عامين؟ الكل في مازق بعد هذه الحرب، والساحة السياسية اللبنانية ستكون مركز الضغط الأساسي.

بول سالم: لا أرى أن عملية دمج حزب الله في الدولة اللبنانية معقدة جداً، وإنما هي تحتاج إلى قرار. الجانب الأمني هو الأساس لأهالي الجنوب، وهو الإنجاز الأكبر لحزب الله. ربما يصبح هناك نوع من الشراكة العملية بين الجيش والمقاومة. أنا لا أقترح نزع سلاح حزب الله، بل أقول إن حزب الله يجب أن يبقى مسلحاً، لكن لنجد طريقة يكون فيها ضمن منظومة دفاعية لبنانية. وأظن أن ثمة مجالاً واسعاً ليحافظ حزب الله على سلاحه وعلى ترسانته العسكرية التي تخدم أهالي الجنوب، مع إيجاد رابط بينه وبين الدولة اللبنانية والجيش اللبناني. وهذه المسألة تحتاج إلى قرار من حزب الله، وإلى انفتاح من جانب الدولة اللبنانية. أما الشق السياسي فيختلف بحسب رأيي. فحزب الله اليوم أمام مشكلة تشبه مشكلة ونستون تشرشل بعد الحرب العالمية الثانية، أي أن القوة في الحرب غير القوة في السلم ولا تصرف بالقيمة نفسها. ففي زمن السلم وفي مجرى السياسة اليومية لن يجد حزب الله القيمة نفسها التي كانت له زمن الحرب. وهذه هي مشكلة تشرشل ومشكلة جميع أبطال الحروب. وعلى حزب الله أن يعي أنه سيتحول من بطل حرب إلى شريك عادي في دولة عادية. وهذا التنازل يجب أن يقبل به إذا أراد الانخراط في الدولة. وهناك مشكلة أساسية هي أن دولة حزب الله كانت حصتها في بعض المناطق شيعية مئة في المئة، تماماً مثلما كان المورد تحت سلطة "القوات اللبنانية" في كسروان.

كمال حمدان: لقد عانى المورد أقصى ما عانوه في هذه الفترة.

بول سالم: نعم. نعم. الجميع عانى هذا الوضع. لكن من الناحية العاطفية كان هناك نوع من النشوة الطائفية. الآن، المورد يقولون عن اتفاق الطائف إنه جرد رئاسة الجمهورية من دورها وفعاليتها. والسنة لديهم إحساس بأن هذه الدولة هي دولتهم. لكن الشيعة لا يشعرون بأن هذه الدولة دولتهم. وهذا الشأن يحتاج إلى علاج. ربما يصبح هناك نائب رئيس جمهورية شيعي، أو وزير مالية يكون شيعياً دائماً، وإنشاء المجلسين قد يستجيب لمطالب الشيعة بتوسيع ممثلهم. إن إنشاء المجلسين يفسح المجال أمام تحرير مجلس النواب من القيد الطائفي بحيث يأخذ الشيعة من النواب بمقدار عدد مقترعيهم. وهذا رابط إضافي بالدولة اللبنانية. وموضوع اللامركزية أساسي أيضاً، فيتيح للمناطق أن تدير شؤونها بحسب أولويات سكانها. وعندما نتكلم على السياسة الدفاعية ربما نرسم سياسة دفاعية من دون نزع سلاح حزب الله، على أن تلائم هذه السياسة لبنان والدولة اللبنانية. وفي النهاية ليس لدينا غير هذه الدولة. لكن علينا أن نضع جميع أوراقنا على الطاولة، وحتى الطائف يمكن إعادة النظر في بعض بنوده.

لبنان وخطر الجماعات المتماهية

كمال حمدان: نعم أرى أن جميع اللاعبين في الداخل هم في مازق، لأن القرار يبدو خارج إرادتهم. وينطبق ذلك على حزب الله مع أنه كسر عقدة في المنطقة العربية عمرها ستون عاماً. وأنا كعلماني يساري أطمح، في مجال التفكير، إلى الوصول إلى صيغة يتمكن فيها المجتمع من أن يوظف ويثمر إيجاباً - إضافة إلى المبادئ والقيم الأساسية المتعلقة بالحريات والديمقراطية والتنوع وحقوق الإنسان.. - معاني الصمود التي جسدها تجربة حزب الله، بحيث تصبح صيغة للعيش المشترك وللنظام السياسي والعلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية. وفي هذا الإطار أرى أن المطلوب من حزب الله هو أن يبذل جهداً أكبر لتأكيد انتمائه وهويته اللبنانية والعربية وابتداع علاقات تميزه من سورية وإيران، ولو من ضمن تحالفه معهما، كي ينزع الذرائع والحجج التي تعتبره مجرد أداة لهذين البلدين، أو مجرد ساحة لتجسيد مخططاتهما. وهذا لا يستدعي انقلاباً في الموقف السياسي، أو انتقالاً من موقع إلى موقع نقيص، ولا سيما أن ثمة صراعاً طاحناً يدور في المنطقة، ولبنان هو جزء من هذا الصراع وعليه بالتالي أن يحدد

أعداءه وحلفاءه بصورة لا لبس فيها. ففي زمن الاستقطاب الأحادي وازدياد المنافسة بين مختلف الكتل الدولية، تبدو المنطقة مستهدفة بصورة مباشرة، وتجرى محاولات حثيثة، وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة، لإعادة تشكيلها واستخدامها بالتالي رافعة لهذا الاستقطاب وتلك المنافسة. وإذا يبرز موضوع النفط كمحفز أساسي لهذا الاستهداف المباشر، فإن هذا الموضوع ينطوي في الواقع على عدة أبعاد. فبالنسبة إلى المجمع الصناعي - العسكري الأميركي لا ينظر إلى النفط من زاوية مدى توفر الإمدادات أو مدى أمن هذه الإمدادات وسلامتها فقط، بل يُنظر إليه أساساً كأداة يمكن استخدامها في إدارة المنافسة و"دوزنة" السباق بين مختلف الكتل العالمية في المراحل المتقدمة من العولمة. ففي المطاف الأخير إن الذي سينجح في امتلاك هذا المورد، بل هذا السلاح، هو الذي سيحدد القدرات التنافسية لهذه الكتلة أو تلك، سواء كانت الولايات المتحدة الأميركية أو أوروبا أو اليابان أو الصين. ومما يستدعي أيضاً ضرورة إيجاد تمايز أكبر في علاقة حزب الله بإيران أن ثمة التباساً يحيط بموقف إيران حيال ما يجري في العراق، ولا سيما حيال التشكيلات السياسية والدينية العراقية الداعية إلى أشكال فجّة من الفدرالية. فكيف يوفق حزب الله بين نظريته إلى موقف إيران حيال الفدرالية في العراق وبين نظريته إلى موقفها من المسائل الداخلية اللبنانية؟ وهذا التساؤل لا ينتقص من تفهمي واحترامي لحق إيران في العمل بشتى الوسائل على استثمار وتعبئة أوراقها الذاتية لتصير لاعباً فاعلاً في العلاقات الدولية، بما في ذلك امتلاكها القدرة على استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، وهو الأمر الذي أبدع العرب وتفنونوا في تبديده وحصد الفشل فيه. ومع ذلك يبقى السؤال مطروحاً أمام حزب الله: كيف يوفق بين هاتين النظريتين إزاء مواقف إيران؟ وإلى أي حد يحتمل هذا النوع من الملاسات إمكان استخدام إيران للبنان كساحة، وما هو موقف حزب الله تجاه هذا الاحتمال؟ إن ما ذكرته أعلاه عن أن جميع اللاعبين هم في مأزق ينطبق أيضاً، وبشكل خاص، على سورية. قد تبدو سورية بين كبار الراحين مما انتهى إليه عدوان إسرائيل الأخير على لبنان من نتائج، بيد أن هذه الأخيرة أوقعت سورية كذلك في وضع دقيق وعرضتها لحرّج شديد. فلقد كشفت تجربة الصمود اللبناني عن "قوة مثال" صنعتها المقاومة أمام أعين الأنظمة العربية المعنية بالصراع العربي - الإسرائيلي، وخصوصاً سورية، فحوّاه الآتي: أربعة أو خمسة آلاف شاب مقاتل مع أربعة أو خمسة آلاف صاروخ أمكنهم أن يقلبوا حقائق عمرها أكثر من نصف قرن، بينما هناك أنظمة عربية معنية بالصراع لم تطلق رصاصة واحدة على عدوها ومحتل أرضها منذ ثلاثين عاماً. ويضاف إلى ذلك أن تلك الأنظمة فشلت فشلاً ذريعاً في توفير الحريات واحترام التنوع وصون حقوق الإنسان، ناهيك عن فشلها في معارك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثمة مسألة أخرى من الضروري أن ينعم حزب الله النظر فيها، وهي مسألة التماهي بين الحزب والجماعة (الشيعية). إن هذا التماهي قد ينطوي في مرحلة ما على عامل قوة، لكنه سرعان ما قد يتحول في مرحلة ثانية إلى عامل ضعف. ففي نظري من الخطورة بمكان، من حيث المبدأ، أن تميل جماعة ما نحو التحول إلى مجرد مردّد لشعارات وأقوال يطلقها قائد أو زعيم أوحده، أيّا كانت عظمتة أو شأنه. وتزداد هذه الخطورة كلما كانت مصادر دخل الجماعة ذات طابع ريعي، أي غير مرتبطة بنشاط اقتصادي منتج. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن العالم يتجه راهناً إلى أن يكون كل فرد فيه قوة في ذاته ومتمكناً ومستقطباً للقدرات، من حيث اكتساب العلم والمعرفة والمهارات والانفتاح على عالم التقدم والإبداع واستقطاب فرص العمل.. ومثل هذا العالم يتناقض بطبيعته مع عالم يعاد إنتاجه بشكل بسيط عبر الاستفادة من الريع الذي لا يعدو كونه موقّناً. وإذا أُؤيد وأتفهم تماماً أن يتكتل الناس كتلة متراسة لمواجهة العدوان، إلّا إنني لو سئلت هل أفضل العيش في الأيام العادية في مجتمع فيه خمسمئة ألف شخص أو مليون شخص متمائلون، أقول لا، وعندي تحفظ كبير تجاه ذلك. بيد أنه يجب الاعتراف بأن خيار المفاضلة بين هذين الموقفين قد سقط عند اندلاع عدوان الثاني عشر من تموز/يوليو 2006 وبدء الرد الهجومي الإسرائيلي على عملية حزب الله. حينذاك لم يعد هناك سوى خيار واحد أوحده: الأولوية لصعد العدوان والوقوف إلى جانب المقاومة من دون أي تردد، حتى لو اعترض بعض "الثوريين" و"الديمقراطيين" الذين استسهلوا وصم هذا الموقف بأنه ملحق بحزب الله أو مجرد توظيف سوري أو إيراني. لكن مع ذلك ففي خضم مواجهة العدوان، كانت الأفكار تتجه أحياناً نحو ما سيتمخض عنه هذا العدوان من أحوال، وكيف ستنعكس هذه الأخيرة على معارك الغد السياسية التي تتناول طائفة واسعة من المسائل. بدءاً بصيغ التمثيل السياسي وإصلاح الدولة والاقتصاد ومناهج التعليم والسياسة الصحية، مروراً بحفز الحريات والإبداع واحترام الرأي الآخر، وصولاً إلى احترام حق المواطن، أيّاً كان، في تقرير نوع حياته الخاصة وسلوكه في مجتمع متنوع وتعددي. علاقة الحزب بالجماعة يجب أن يفكر فيها حزب الله، وهي ليست دائماً عنصر قوة له. وفوق ذلك يجب الاعتراف بأن لا منهج إسلامياً واحداً في الإسلام. هناك إسلام بن لادن وتلاوينه الأصولية المتعددة التي يجب مكافحتها، وهناك إسلام

الملل والفرق والجماعات المغلقة وإسلام الأنظمة والطوائف.. وكذلك إسلام ذو بعد تنويري، إلخ. والمسألة المهمة في هذا الصدد هي كيف يمكن ابتداء فكر ومناهج وممارسات للإسلام تنحو منحى أكثر تفاعلاً مع تحديات الحداثة والتنمية وحقوق المواطنة والإنسان؟ لقد شهد خطاب وممارسة حزب الله تطوراً بارزاً منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، إذ ازداد البعد السياسي حضوراً على حساب البعد الأيديولوجي و"الماورائي"، والسؤال المطروح هو: هل يستمر هذا المنحى ويتوسط في اتجاه تحويل الحزب إلى تشكيلة أكثر تنوعاً وانفتاحاً على قضايا التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي والمدى ذي البعد المدني المنسجم أكثر مع متطلبات الحداثة والديمقراطية؟ من هذا المنظار لا أرى في تطبيق القرار 1701 سلبيات فقط، بل ربما تكون فيه إيجابيات، ومن ضمنها اتجاه المقاومة نحو التقاط الأنفاس واكتفائها بما أنتجته من قوة، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون استمرار استخدام لبنان ساحة وحيدة للصراع العربي - الإسرائيلي، أو للصراعات المستحدثة بين ما يسمى المعتدلين وغير المعتدلين من العرب كما تصفهم كوندوليزا رايس. فقد أعطى حزب الله قوة مثال يمكن أن توفر له شعوراً بالاكتماء لأعوام. ويستطيع، استناداً إليها، أن يدخر الجهد الأكبر للانخراط في عملية إعادة بناء الدولة اللبنانية وبلورة الاستراتيجية الدفاعية التي يجب أن يشكل الحزب جزءاً منها، تحت راية الدولة اللبنانية وسلطتها. فالحفاظ على السلاح ضروري، شرط ألا يكون السلاح فتوياً وإنما وطنياً وضمن التوافق العام على استراتيجية دفاعية. وهنا قد لا تكون العقبة متمثلة أساساً في حزب الله، بل لعلها موجودة لدى أطراف أخرى وهي تطل موضوع إعادة بناء الدولة وصوغ قانون جديد للانتخابات، وقانون جديد للتقسيم الإداري، وقانون جديد لمفهوم "الإقامة" ببلد هو أكثر بلاد العالم سرعة في الحراك السكاني الداخلي، حيث صبت مناطق الأطراف أحشائها في بيروت الكبرى منذ الخمسينيات من القرن الماضي وبدايات الغزوات الإسرائيلية في السبعينيات منه. وفي هذه الأحوال، لا يعود تحديد الإقامة محكوماً بسجلات النفوس وإنما بقانون جديد للتقسيم الإداري مبني على معايير محددة وحديثة، وربما يحتاج ذلك إلى ثورة شبيهة بتلك التي حدثت في فرنسا سنة 1789. والملاحظ أن ثمة استعدادات لدى أطراف داخل حزب الله للتعامل مع هذه الأمور ومناقشتها. وحتى لو كان حزب الله حزباً دينياً، إلا إنه يتميز من الحركات الطائفية التقليدية. ومن المرجح أن يكون التعامل أسهل مع حزب ديني حقق تطوراً مهماً في مساره الفكري والسياسي من التعامل مع حركات طائفية ومذهبية قامت على احتكارها تمثيل مصالح الطائفة، وأقامت في النهاية علاقات زبائنية مع جمهورها، وكرست فكرة ودور "الوسيط" بين الطوائف والدولة المركزية التي بقيت مشروع دولة. إن مثل هذه القوانين إذا ما أقرت من شأنها أن تحد من فرز اللبنانيين إلى سنيّ وشيعي ودرزي ومسيحي وماروني، وكلام من نوع: هؤلاء أخذوا حصتهم، وأولئك لم يأخذوا، وآخرون وظفوا خمسة "واحد هنا وواحد هناك"، إلخ. ويبقى الحديث عن الخسائر المتأتية عن العدوان، المباشرة منها وغير المباشرة. وقد تجاوزت الخسائر المباشرة مليارات من الدولارات، أما الخسائر غير المباشرة فقد تكون أشد خطورة لأنها مرتبطة بالمرحلة الانتقالية غير الواضحة المعالم التي سيستغرقها التحضير والإعداد لعملية إعادة الإعمار. وكلما طالّت هذه المدة كانت الخسارة أكبر. واللافت أن جغرافية الدمار تكاد تتطابق مع جغرافية الفقر. والمؤسف أن الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عشرة أعوام اعتمدت خطاباً سياسياً يقول بأنها سائرة نحو التحرير الاقتصادي، وتغيير قانون التعرف الجرمي، وفتح الأجواء والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وخصخصة بعض المرافق العامة، لكن من دون تحضير الأوضاع الاجتماعية لاستيعاب مفاعيل هذه الإجراءات. في المقابل فإن المنظمات الدولية نفسها، التي كانت أوصت بالإجراءات المذكورة، حرصت على أن تحذر، مع كل خطوة، من أن ثمة وضعاً اجتماعياً قابلاً للانفجار في أي لحظة، وأن على الحكومة المتجهة نحو التحرير الاقتصادي أن تأخذ خطوات احترازية واستباقية لمداواة الفقر والخلل الاجتماعي. وعندما نشير إلى تطابق جغرافية الدمار مع جغرافية الفقر، نشير أيضاً إلى السمات الطائفية لجيوب الفقر التي تفتقد شبكات أمان اجتماعية واقتصادية. والمؤسف أن كل طائفة تميل إلى إقامة شبكة أمان خاصة بها، وتحاول ترتيب مشروعها الذاتي لإعادة الإعمار، ونظامها الخاص للخدمات العامة. وفي هذه الحال يمكن القول "السلام على البلد.. وما عاد هناك بلد". نقطة أخيرة فيما يتعلق بالتفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر، فأنا أزعم أن هذا التفاهم حمى البلد في خضم الحرب من سرطان الصراع الطائفي والمذهبي. وربما عدم هزيمة حسن نصر الله حمت البلد أيضاً. وهذان العنصران يمكن تحويلهما إلى عنصري قوة في سبيل إعادة بناء الدولة عبر قوانين جديدة يكون من شأنها تعزيز الفرز الوطني على أساس المصالح الحقيقية للناس لا على أساس العصبية الغريزية التي تعود إلى خمسة آلاف عام إلى الوراء، والتي لم يستفد منها إلا حفنة من زبائن وتجار الطوائف والسياسة والاقتصاد. ولا بد من الملاحظة الختامية التالية: صحيح أن حصة المناطق المحرومة من

المنشآت التحتية قد زادت في آخر عشرين عاماً، ولا سيما على صعيد الطرقات والمرافق العامة والمدارس، وهذا ما ينطبق على الجنوب بشكل خاص. لكن حينما ندرس تركّز الشرائح الكبرى من رأس المال الكبير والمصالح الاقتصادية الأساسية (Top ten percent) في أهم 15 قطاعاً اقتصادياً، مثل التجارة والصناعة والمصارف والعقارات والتأمين والإعلام والإعلانات إلخ، نجد أن فئة المسيطرين لم تتغير كثيراً، إذ إن نادي رجال الأعمال الكبار لا يزال مغلقاً إلى حد بعيد. وبالنسبة إلى الجنوب إذا كانت "الشيعية السياسية" قد نجحت في اختراق جزء مهم من أجهزة الدولة في العقد المنصرم وانتزعت حصة من المرافق العامة الجديدة، فإنها فشلت فشلاً ذريعاً في اقتطاع موطن قدم في ذلك النادي لأسباب موضوعية وذاتية في آن واحد. وربما يكون هذا التباين بين الثقل الديموغرافي والثقل الاقتصادي يفسر جانباً من تلك التجاذبات التي تدور بأشكال متعددة حول مسألة إعادة بناء الدولة.

بول سالم: لكن المسيحيين مروا بهذه المرحلة أيضاً. إنها عملية مسار (this is a process).

كمال حمدان: نعم، هذا process تاريخي. المسيحيون كانوا سباقين زمنياً في انفتاحهم على العلم وعلى الخارج، وكذلك على الأسواق، وقد بكروا في بناء المؤسسات. أمّا الشيعة فلم يبنوا مؤسسات، أو على الأقل تأخروا في بنائها. ومن كل عشرة طلاب من الشيعة يتخرجون من التعليم الجامعي لا يجد إلاّ واحد أو اثنان منهم عملاً في مؤسسات خاصة. وترتفع هذه النسبة إلى 50% أو 60% في الوسط المسيحي. وهذا الأمر مهم جداً للشباب الوافدين إلى سوق العمل، الذين يعانون تخمة في العرض. لنلاحظ أن الشيعة السياسية - بالاستناد إلى الحاضنة السورية - تأبطت الدولة منذ تسعينيات القرن العشرين كتأبط شر للتعويض عن نقص في عالم الأعمال والمؤسسات، وبدت الدولة مخزناً وأداة سهلة للنفوذ والدخل الريعي. ويجب أن يتنبه حزب الله إلى أن إعادة استعمال الدولة وسيلة للنفوذ والدخل الريعي ليست حلاً. الحل هو في التعبئة الناجحة والمنتجة لطاقات الناس ولمواردهم.

العامل الفلسطيني ومستقبل لبنان

■ بعد هذه الحرب، وبعد هذا الانقسام اللبناني الذي ظهر في أثنائها، تبدو الصورة من الخارج كأن لبنان راح يتحول إلى منصة مواجهات. وكأن الأميركيين يرغبون في أن يتحول لبنان إلى هذه الوظيفة. وسورية وإيران ترغبان في أن يظل لبنان ساحة للصراع مع الولايات المتحدة، ما هو موقع العامل الفلسطيني في هذا الشأن؟

بول سالم: الموضوع الفلسطيني له علاقة مباشرة بالطائف، وبالقرار 1559، وبواقع الجنوب. موضوع نزع سلاح حزب الله لا يمكن تنفيذه إلاّ إذا وجد حل لموضوع السلاح الفلسطيني. ومع أن الجنوب كان إلى فترة طويلة منطقة نفوذ للفلسطينيين، ومع أن بعض التيارات السياسية الشيعية كان في تلك المرحلة ضد النفوذ الفلسطيني، إلاّ أن هذا الأمر لم يطرح جدياً بعد، لأن الصراع اليوم ليس مع الفلسطينيين، ولا الخلاف هو مع الفلسطينيين. لكن من الأمور الواقعية التي لا يدور الكلام عليها الشؤون الفلسطينية، لأن مستوى الخطاب عال ومؤدلج، وربما هناك taboo لا يجوز الحديث عنه. أمّا عبارات مثل "إسرائيل شر مطلق" و"حيفا وما بعد حيفا"، فهذا كلام populaire. والفائز اليوم هو من يقف إلى جانب المقاومة. ومع هذا فإن من الأمور الأساسية جداً البحث في الأوضاع الفلسطينية، ولا سيما أن هناك "جند الشام" و"القاعدة"، ومنظمات غيرهما. وأقول إن قصة حزب الله ربما تحل من دون نزع سلاحه، لأن هذا السلاح رادع ولمصلحة لبنان. لكن أنا مع ضم حزب الله إلى الدولة ليكون حزباً لبنانياً مرجعيته اللبنانية واضحة، وعلى أن يكون قراره لبنانياً. فإذا توصلنا إلى هذا المخرج، لا ضرورة حينذاك لبقاء السلاح الفلسطيني على وضعه الراهن.

طلال عتريسي: لا يمكن أن نعزل أي رؤية لمستقبل سلاح حزب الله عن مستقبل الصراع الذي يجري في المنطقة، لأن هذا السلاح نشأ بسبب الاحتلال الإسرائيلي للبنان، ولا يمكن البحث في مصير هذا السلاح بمعزل عن الأسباب التي أدت إلى نشأته؛ أي التهديد الإسرائيلي للبنان عامة، ولجنوبه خاصة. ولا يمكن أيضاً أن نفصل بين مستقبل سلاح حزب الله ومستقبل السلاح الفلسطيني لأنهما متداخلان كأن الواحد منهما من رحم الثاني. وحتى القرار الدولي ربطهما معاً. ومن الصعوبة بمكان نزع السلاح الفلسطيني قبل إيجاد حل لمشكلة الفلسطينيين في المخيمات، أي مشكلة عودة اللاجئين وتطبيق القرار 194 أو التوطين. وكيف يمكن أن أتساهل في موضوع السلاح الفلسطيني وأطالب في الوقت نفسه بنزع سلاح حزب الله، إنها معضلة. الآن، أنا مع استراتيجية دفاعية تحمي لبنان وتطمئن الجنوبيين إلى أنهم لن يكونوا تحت رحمة أي اعتداء، ولا تحت رحمة أي تهديد إسرائيلي لحياتهم وأرزاقهم. وبما أن من غير المتوقع إيجاد حل قريب للوضع الإقليمي، فسيستمر ارتباط لبنان بالمشكلة الإقليمية.

وما دام لديّ وجود فلسطيني في المخيمات، وما دام القرار 194 لم ينفذ، وما دام هناك أناس تطالب بتنفيذ هذا القرار، الذي يتضمن حق الفلسطيني في العودة إلى أرضه وحقه في استخدام مختلف الوسائل ليعود إلى أرضه، فإن معنى ذلك أن لبنان عامة، والجنوب خاصة، ما زال مرتبطين بالصراع الإقليمي. وليس لديّ أي أوهام بشأن هذا الواقع فأقول ببناء سياج واق حول لبنان يمنع عنه التأثيرات الإقليمية. وما دام العامل الفلسطيني موجوداً فهذا يجعل لبنان مرتبطاً بمستقبل الصراع في المنطقة. إلا أنني لا أوافق على القول إن جميع القوى الداخلية والإقليمية في مأزق. نعم ثمة صعوبات يواجهها حزب الله في التعامل مع الوضع الداخلي في ظل إصرار فريق كبير من القوى السياسية على اعتبار أن ما جرى هزيمة، أو كارثة، وفي ظل تفاقم الخلافات بينه وبين هذه القوى، وهذا ينال من رصيد المقاومة ويجعلها أكثر استغراقاً في الشأن المحلي. لكن على صعيد آخر، إن من يمر بمأزق ويعاني الأزمات هو العدو الإسرائيلي بعد فشله المدوي في الحرب، وما يجري في الداخل الإسرائيلي يؤكد ذلك على مستوى التحقيقات والتهامات والاستقالات. ومن يمر بأزمة هو القوى التي راهنت على أن هذه الحرب ستقضي على حزب الله وستخلص بالتالي من سلاحه الذي لم يحدد القرار 1559 كيفية نزع. لأن ثمة من رأى في هذه الحرب أيضاً مشروعاً دموياً لتنفيذ القرار المذكور بالحديد والنار بعدما أخفق اللبنانيون في نزع هذا السلاح. كما أن الولايات المتحدة تواجه بدورها أزمة. فهذه الحرب كان يفترض بها أن تغير المعادلة كلها في الشرق الأوسط لا في لبنان فحسب. لكن الحرب فشلت، وخرج "المحور" السوري - الإيراني أكثر قوة وأكثر تماسكاً وأشدّ اعترافاً به وبدوره. ويجب أن نلاحظ أن مؤشرات التراجع في الموقف الأوروبي عن التشدد تجاه الملف النووي الإيراني بدأت مباشرة بعد هذه الحرب، وكذلك مؤشرات الاعتراف بالدور السوري في أي حل لأزمات المنطقة. ويبدو أن هذا الاعتراف بالدورين السوري والإيراني سيتزايد مع تزايد الأزمة الأميركية في العراق.

الياس حنا: السلاح الفلسطيني له إطار قانوني. فإذا كانت المقاومة هي من رحم السلاح الفلسطيني إلا أن هناك تناقضاً في بعض الجوانب. ومهما يكن الأمر فإن القرار 425 يتحدث عن الموضوع، واتفاق الطائف يتحدث عن الموضوع، وطاولة الحوار تتحدث عن موضوع السلاح داخل المخيمات وخارجها. حتى الرئاسة الفلسطينية، وممثل منظمة التحرير في لبنان عباس زكي، يتحدثان بما يتفق عليه اللبنانيون، أي لا سلاح خارج المخيمات. الإنجاز الذي حققه حزب الله في الجانب العسكري استوعب هذه الأمور كلها، أي أن حزب الله ما عاد يحتاج إلى سلاح ليحميه أو ليدعمه. الآن مهمة السلاح الفلسطيني ألا تستعمله أي قوة إقليمية ضد الدولة اللبنانية في أي وقت من الأوقات. وفي هذا حتى حزب الله وافق على نزع السلاح الموجود خارج المخيمات الفلسطينية.

المقاومة والاستراتيجية الدفاعية

كمال حمدان: لديّ إضافة صغيرة. إذا أجمع اللبنانيون على أن سلاح حزب الله يجب ألا يُنزع وأن يكون جزءاً من استراتيجية دفاعية، بعد أن يتفق اللبنانيون جميعاً عليها، فإن من الأهمية بمكان أن يتفق اللبنانيون كذلك على معالجة عادلة للجانب الاقتصادي - الاجتماعي الذي يخص الفلسطينيين المقيمين بلبنان. فالتمييز الذي لحق بالفلسطينيين على هذا الصعيد يجب أن ينتهي. يجب فتح مجالات العمل والخدمة العامة أمامهم، وتغيير القوانين التي تحد من هذا الشأن. وهذا جزء من الحل في انتظار أن تحل مشكلتهم الأساسية.

الياس حنا: في البعد العسكري لهذه الحرب أود أن أشير إلى أن الحرب هي سياسة بوسائل أخرى، بحسب كلاوزفيتز. وإذا عزلنا ما جرى عسكرياً عن البعد السياسي، فالإنجاز كبير جداً. إن نظرية دافيد بن - غوريون التي تقول إنك إذا أردت أن تحول النصر العسكري إلى نصر سياسي، أو أن تجعل النصر العسكري حاسماً، يجب ألا يتمكن الخصم من أن يستعيد قدرته على القتال إلى فترة طويلة. لكن في هذه الحرب، ولأول مرة، لم تتمكن إسرائيل، لا في البعد السياسي ولا في البعد العسكري، من أن تدمر سلاح حزب الله، وقد ظل الحزب قادراً على المضي في قصف الصواريخ حتى آخر يوم وبالمعدل نفسه وبالتوتيرة نفسها. فالإدارة والسيطرة (Command and control) كانتا مميزتين. ففي الحديث الذي أجرته جريدة "السفير" مع السيد حسن نصرالله (2006/9/5) روى السيد نصر الله كيف استطاعت قيادة حزب الله أن تسيطر على القتال في بنت جبيل. الآن، هل نجح حزب الله في مقولة الردع؟ قال السيد حسن نصر الله، في إحدى خطبه، إن لديه 12 ألف صاروخ. لكن أنا أعتقد أن ردع حزب الله لإسرائيل سقط. فقد استطاعت إسرائيل أن تقوم بما تريد في جميع أنحاء لبنان، وبالتحديد في المناطق الشيعية، ولم يتمكن حزب الله من ردها. وفي الوقت نفسه سقطت المقولة الإسرائيلية التي تقول بنقل الحرب إلى خارج الأرض

الإسرائيلية تأميناً لسلامة المواطنين. فحزب الله استطاع أن يجعل الداخل الإسرائيلي هدفاً للصواريخ التي وصلت إلى حيفا والخضيرة والعفولة، واستطاع أن يجبر 900.000 إسرائيلي على الهرب من شمال إسرائيل. وقد أثبتت الحرب أن في إمكان حزب الله أن يقصف الداخل الإسرائيلي، لكن إسرائيل برهنت أن في إمكانها ممارسة الحد الأقصى من التدمير الكامل والشامل. وقد كان السيد حسن نصر الله صادقاً في قوله إن من غير الممكن لجيش تقليدي أن يقوم بما تقوم به المقاومة. وبدلاً من أن يطرح هذا الموضوع نظرياً as a war gaming أثبتته في الواقع بالتجربة. واستطاع أن يمكن القول إن الجيش التقليدي لا يستطيع أن يحل محل المقاومة. لكن الحزب لم يقاتل، في الوقت نفسه، كمقاومة. الحزب قاتل، وهذا الكلام للسيد حسن نصر الله، بطريقة محددة. فالسيد نصر الله قال: اعتمدنا استراتيجياً تقوم على مبدئين أو على بعدين أساسيين: القتال الثابت أي الدفاع الثابت، وهذا يمكن أن يقوم به الجيش، والقتال المتحرك. في الدفاع الثابت إذا خسرت المقاومة الأرض فلا تعتبر خسارة، لأن من مهمات المقاومة عدم الاحتفاظ بالأرض. والمقاومة، بعد كل جولة، تعود إلى تنظيم صفوفها ومعاودة القتال. إذا أرادت إسرائيل أن تربح المعركة ضد حزب الله عليها أن تحط بالميزان Boots on the ground. وهذا الوضع استعد له حزب الله تماماً، ولا سيما في السلاح المضاد للدروع. وتمكن حزب الله من أن يحدد سلاح الجو الإسرائيلي ويمنعه من حسم المعركة كما وعد دان حالوتس، وحجب عن الجيش البري أيضاً إمكان استعمال المناورة بالدبابات، أي الخرق بالدروع. والوقت كان عاملاً أساسياً لحزب الله بينما كان العالم كله ينتظر الحل السياسي. يقول السيد حسن نصر الله إن المعركة كانت ستقع في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2006، لكن حزب الله استبق الحرب بعملية الوعد الصادق..

طلال عتريسي: للتوضيح، حزب الله لم يعلن أنه استبق العملية، إنما قال وعلى لسان أمينه العام إن العملية صودف أن جرت في تلك الفترة، أي قبل أن يكتمل الاستعداد الاستخباراتي واللوجستي الإسرائيلي للحرب. الياس حنا: نتيجة الحرب على أرض المعركة تدل على أن الجيش الإسرائيلي لم يكن يحضر لهذه الحرب. في أي حال فإن موقع "Dabka File" ذكر أن حزب الله استطاع أن يكشف خليتين استخباريتين كان أفرادهما يعملون على الحصول على معلومات عن قيادات حزب الله ووضع إشارات على مراكزه بوسيلة معينة. وأنا أعتقد أن الاجتياح البري لم يكن وارداً في ذهن القيادة الإسرائيلية، بينما القصف الجوي كعملية air campaign يمكن أن يكون من ضمن هذا التفكير. وفي أي حال فإذا أمكن لنا أن نتعلم شيئاً من هذه الحرب فإن العدو الإسرائيلي تعلم أيضاً. فقد أظهرت الحرب أن الحدود الآمنة هي غير الحدود المعترف بها لإسرائيل، أي أن مفهوم الحدود الآمنة لإسرائيل (Buffer Zone) انتهى أمدتها حتى لو لم تكن آمنة؛ وهذا يعني أن الحدود إذا لم تكن آمنة وغير معترف بها، فيمكن استقدام شرعية دولية كي تثبت الحدود الآمنة والحدود المعترف بها تبعاً للقانون الدولي. لدينا الآن تجربة اليونيفيل في لبنان، وتجربة الأندوف في سورية، وقد يأتي زمن على قطاع غزة يصبح فيه نمط جديد من الحماية الدولية لإسرائيل. وكان لافتاً مدى السرية والتمتع بالسرية لدى مقاتلي المقاومة. زئيف شيف يقول إن حزب الله كان يتنصت على الخليوي الإسرائيلي. وهذا إنجاز استخباراتي جيد يضاف إلى فكرة الدفاع الثابت وتحويله إلى دفاع متحرك من ضمن شبكة الصواريخ القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى. أمّا الاستراتيجية الدفاعية فلا يمكن أن تقول لحزب الله مع السلامة: "ضرب اغراضك وخود حسابك" وشكراً. ولا يمكن في الوقت نفسه ترك حزب الله كما كان في الماضي. إذا نحن في مرحلة الانتقال إلى استراتيجية يجب أن تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية: أن تكون ممكنة (feasible)؛ وأن تكون مقبولة (acceptable) من المجتمع اللبناني كله؛ وأن تكون ملائمة (suitable) للواقع اللبناني. واليوم بات الجميع يتكلم على الدولة القوية، وحزب الله يتحدث عن الدولة القوية، بينما المطلوب، بالدرجة الأولى، إصلاح شامل في الدولة: سياسي ودستوري وإداري واقتصادي، على أن يتفرع منه الشأن الأمني – الاستراتيجي المرتكز على الاستراتيجية التي تكلمنا عليها. أمّا عملية اتخاذ القرار فأقترح أن يكون هناك مجلس للأمن القومي، وحينذاك نتجنب التشرذم حيث كل طائفة لديها جهاز استخبارات: مديرية المخابرات للموارنة، ومكتب المعلومات للسنة، والأمن العام للشيعية. إن مجلس الأمن القومي (National Security Council) هو الذي يحدد قرار السلم والحرب. وأبعد من ذلك فإن هذه الحرب كشفت لنا أن طائرة من دون طيار فيها عشرة كيلوغرامات من الـ TNT قادرة على تدمير بارجة حربية. أي أن هناك ثورة في الفكر العسكري (Revolution in the Military Affairs) تتناول العقيدة العسكرية، والعقيدة العسكرية هي غير الاستراتيجية. واليوم، لأن حزب الله حقق إنجازاً مشهوداً، ولأن من المحال إلغاء حزب الله، ولأن الشيعة قلقون، فيجب أن أضع في يد الشيعة قرار الدفاع وقرار التنفيذ. فمثلاً يمكن تكليف حزب الله لمدة خمسة أعوام الدفاع عن هذه المنطقة أو تلك، على أن يكون

مجلس الأمن القومي مرجعه، وتمويله لبنانياً خالصاً. والآن يبدو أن الوقت الحالي ملائم جداً لتنفيذ عملية الدمج بين حزب الله والجيش اللبناني في إطار استراتيجيا مشتركة. وفيما عدا ذلك لا يمكن نزع سلاح حزب الله، ولن يسلم حزب الله سلاحه إلا إذا اطمئن. أنا أعتقد أن من المفروض أن يكون للدولة اللبنانية مشروع يطرح للنقاش (debatable) في هذه المرحلة، ويجب أن تكلف الدولة حزب الله تنفيذ اتفاق الطائف والقرار 425 والقرار 1559 والقرار 1701. وهكذا يطمئن حزب الله والشيعية وكذلك بقية الأفرقاء، لأنهم، بهذه الصيغة، يطمئنون إلى أن قرار السلم والحرب هو بيد الدولة.

طلال عتريسي: أنا أرى أن تقويم نتائج الحرب لا يمكن أن ينفصل عن أهدافها. والأهداف كانت في اتجاهين: هدف من جانب حزب الله هو إطلاق الأسرى، وهدف من الجانب الإسرائيلي كان يرغب في نزع سلاح حزب الله. وأنا أعتقد أن الهدف الإسرائيلي لم يتحقق، وهذا ما اعترفت به إسرائيل. إذاً، هنا يوجد فشل إسرائيلي في تحقيق الأهداف. وهذا الفشل يصب حتماً في مصلحة الطرف الآخر الذي يعتبر أنه انتصر ولم يسحق ولم يهزم ولم يقض على سلاحه. وثمة اعتراف حقيقي في الداخل الإسرائيلي بأن زلزالاً قد وقع. وإسرائيل غير معتادة على أن تهزم في حرب، أو ألا تحقق أهداف الحرب. ودائماً كانت القرارات الدولية تأتي لتثبيت انتصارات إسرائيل في الحروب التي خاضتها. لكن القرار 1701 جاء ليغطي فشلها في الحرب. أما الردع فيعني، من حيث المبدأ، أن أجعل العدو يتردد مليون مرة قبل أن يفكر في الهجوم عليّ. وهذه هي نظرية الردع بحسب المفهوم الإسرائيلي، أما لدى المقاومة فقد طرأ على هذه النظرية تعديل يقول إنه إذا أراد الإسرائيلي أن يهاجمنا فسيُدفع تكاليف باهظة جداً. وبهذا المعنى دفعت إسرائيل أثمناً باهظة. ونحن دفعنا أيضاً الكثير بشرياً ومادياً. لكن الحرب تقاس بالنتائج المتعلقة بالأهداف التي خيشت من أجلها. اليوم هناك نقاش جدي داخل إسرائيل فيما يتعلق بنتائج هذه الحرب. البعض يقول إن من الضروري القيام بقراءة تاريخية لما وصلت إليه إسرائيل، وكيف انزلت الأمور إلى هذا الحد من الفشل والتراجع. وإسرائيل، بحسب رأيي، خسرت الحرب الخاطفة التي كانت جوهر المفهوم العسكري الإسرائيلي أو العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وهي بحاجة إلى إعادة ترميم نفسها لا ترميم مفاهيمها العسكرية فحسب. وفوق ذلك، فإن من النتائج المهمة لهذه الحرب تأثيرها في الوضع العربي والإسلامي عامة، وفي الوضع الشعبي خاصة. لكن الأثر الأكثر أهمية هو انعكاس نتائج هذه الحرب على القضية الفلسطينية. وعلى الأرجح أن يستثمر هذا الإنجاز بطريقة ما. أما المد الشعبي الواسع فهو مهم جداً، لكن لا توجد هيئات تحتضنه، ولهذا من الممكن أن يضيع. وفيما يتعلق بالواقع الفلسطيني فهو، مع الأسف، معقد ومشكلاته تزيد باطراد. ومن الممكن الاستفادة من نتائج هذه الحرب على صعيد جبهة الجولان، لكن لا نعرف، على وجه الدقة، ماذا ستكون عليه الحال في الجولان في المستقبل. أما الأمر الذي يستحق التوقف عنده والتأمل فيه فهو الاستعداد الجدي لدى حزب الله لهذه المواجهة القاسية وغير المتكافئة. ويبدو أن حزب الله، منذ سنة 2000، لم يكن متراحياً أو مطمئناً على الإطلاق. بل كان يعمل على أساس أن المعركة آتية، وكان يستعد لها استعداداً حقيقياً. وهذه مسألة لافتة فعلاً، وتدل على جدية المقاومة في المواجهة مع إسرائيل، وهذه حال لم نعتدها في الواقع العربي. الآن نحن أمام وضع جديد في الجنوب؛ فلأول مرة يتعايش الجيش اللبناني والمقاومة واليونيفيل. كيف ستسير إذاً أمور هذا التعايش؟ كيف ستعمل المقاومة في هذا الوضع؟ هل ستحافظ اليونيفيل على دورها المحايد أم ستتجاوز هذا الدور كما يريد ذلك بعض اللبنانيين؟ هل سيتم تسليح الجيش ليؤدي دوره الدفاعي؟ كلها أسئلة واقعية ستجيب عنها التطورات الميدانية اللاحقة.

الياس حنا: مفهوم الردع بالمعنى السياسي هو أنه منظومة اسمها coercion، أو الإكراه كما يقال. وهي تنقسم قسمين: الأول compelling، أي أن ألزمتك أن تقوم بما لا تحب أن تقوم به. والثاني هو أن أمنك مما تحب أن تقوم به. ولا شك في أن مفهوم الردع بالمعنى الأكاديمي سقط. لكن هناك مفاهيم جديدة للردع قائمة على أسس جديدة وفكر جديد. غير أن الأمر اللافت هو أن العرب لم يؤيدوا الحرب على حزب الله. ولم تغير أوروبا، القلقة من الأقليات الإسلامية في بلادها وعلى مصالحها، موقفها من إسرائيل جراء هذه الحرب. ومثلما لدينا تحولات، فإن لدى إسرائيل تحولات أيضاً. لكن القرار 1701، الذي يتضمن القرار 425 واتفاق الطائف واتفاق الهدنة ومنع السلاح ومراقبة الجو ونشر الجيش اللبناني وانسحاب إسرائيل من المنطقة ونزع سلاح حزب الله، هو أخطر قرار على فكر حزب الله. وحزب الله قبل القرار 1701 مع عدة تحفظات. لكن النتيجة ستكون لبننة حزب الله وإغراقه في السياسة المحلية. ■

(*) عقدت الندوة في مقر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت بتاريخ 2006/10/4.

(**) كمال حمدان: خبير اقتصادي وأستاذ جامعي • الياس حنا: عميد متقاعد في الجيش اللبناني وأستاذ جامعي • بول سالم: أستاذ جامعي • طلال عتريسي: مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(*) في دستور ما قبل الطائف كانت مقاعد المجلس النيابي توزع بنسبة 6 إلى 5 لمصلحة المسيحيين، وفي الدستور المنبثق من اتفاق الطائف وزعت المقاعد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، والمثالثة تعني إعادة التوزيع: ثلث للشيعة، ثلث للسنة، ثلث للموارنة، والباقي لبقية المذاهب. (المحرر)

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx